التنبيهات الجليّة على الأخطاء العقديّة في شروح كتب السّنّة النّبويّة (١)

التّنبيهات الجليّة على المخالفات العقديّة

في كتاب

«تحفة الأحوذي بشرح سنن التّرمذي»

جمع

أبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

بسم الله الرحمن الرحيم

التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية

في كتاب

«تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي»

ح عادل بن عبد الله الغامدي. ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي، عادل بن عبد الله

التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية.../عادل بن عبد الله الغامدي. ـ الخرج، ١٤٢٥هـ

١٤٨ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٠ ـ ٩٨٤ ـ ٤٦ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الحديث ـ سنن ٢ ـ العقيدة ـ دفع مطاعن أ ـ العنوان

ديوي ٣، ٢٣٥ ٦٩٦٠/ ١٤٢٥

رقم الإيداع: ٦٩٦٠/ ١٤٢٥

ردمك: ٠ ـ ٩٨٤ ـ ٤٦ ـ ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦م

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فهذه هي الحلقة الأولى من: «**سلسلة التنبيهات الجليّة على الأخطاء العقديّة في شروح كتب السنة النبوية**»، وهو يتناولُ نقدَ شرحٍ شائعٍ بين طلبة العلم من شروح الكتب الستة ألا وهو: «**تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**» لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري (١٣٥٣هـ).

وهو من الشروح التي يعتقد كثيرٌ من طلبة العلم أنّ المباركفوري قد سلك فيها طريقة أهل السنة والجماعة في الكلام على مسائل الاعتقاد، وخاصةً المسائل المتعلقة بباب الأسماء والصفات.

وعند تتبعي لكلام الشَّارح في أبواب الاعتقاد وجدتّه قد اضطرب كثيرًا في باب الأسماء والصِّفات كحال كثيرٍ من المتأخرين!

١ ـ فتارةً يُقرّر عقيدة أهل السنة والجماعة كما قرّرها الترمذي.

٢ ـ وتارةً يميل إلى التأويل الباطل للصفة من صفات الله تعالى في موطنٍ!

٣ ـ وفي موطنٍ آخر يثبتها ويتعقّب من يتأولها!

٤ ـ وتارة ينقل كلام أهل التأويل والتعطيل في صفات الله تعالى ويقرّره ولا يتعقّبه بشيء.

٥ ـ وتارةً ينقل كلام المفوضة للصفات، ويعتقد أنه مذهب أهل السنة والجماعة فيقرّره ويُوصي باتباعه!

ولما أطلعتُ بعض طلبة العلم على هذه المواطن تعجَّب كثيرًا من ذلك المنهج من الشارح، وأشار عليّ بجمعها وإخراجها لطلبة العلم؛ إذ «**الدين النصيحة للَّه عز وجل ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم**» كما قال رسول الله ﷺ.

فاستخرتُ الله تعالى في ذلك، وقمتُ بجمع بعضها، ولم أستقصها! وإنما أردتُ إيقاف طالب العلم على بعض التأويلات والمخالفات لمُعتقد أهل السنة والجماعة في هذا الشرح: حتى يحذرها ويحذر نظائرها، فلا يقبل كلام شارح ما في مسائل الاعتقاد حتى يعرضه على مُعتقد أهل السنة والجماعة أو على أهل العلم ممن عُرِفَ بسلامة المعتقد واتباع السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وقد قدمتُ هذه التنبيهات بخلاصة مُعتقد أهل السنة والجماعة في نصوص الصفات:

ـ بإمرارها كما جاءت.

ـ ونهيهم عن تفويض معانيها أو تأويلها عن حقيقتها.

ـ وإنكارهم على من شبهها بصفات خلقه، أو أنكر وجحد حقيقتها.

وأما هذه التنبيهات على أخطاء الشارح: فإني قد سلكتُ فيها مسلك الاختصار وتَرْك الإطالة فليس هذا مكان بسطها، ومن أراد الإطالة فعليه بكتب المطوّلات من كتب عقائد أهل السنة: كالشريعة للآجري رحمه الله، والإبانة لابن بطة رحمه الله، والسنة لعبد الله بن أحمد رحمهما الله.

وأحذِّرك أيها السُّني؛ فإياك والنَّظر في كتب أهل الكلام، فقد أجمع أهل السنة والجماعة على ذمها، والنهي عن النظر فيها لما فيها من التلبيس والتشكيك الذي يجعل الحليم حيران.

أسأل الله عز وجل أن يعصمنا وإيّاكم من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يجنبنا البدع وأهلها، وأن يوفقنا لحب السنة وأهلها والعمل بها.

كتبه
أبو عبد اللّٰه عادل بن عبد اللّٰه آل حمدان
عفا اللّٰه عنه

البريد الإلكتروني: alhamdan @ gawab.com

ص.ب: (٥٠١٧٢) الرمز: (٢١٥٢٣)

جدة

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الأول:

إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت بلا كيف(١)

أجمع أهل السنة والجماعة على إمرار نصوص الصفات كما جاءت، وأنه لا يُخاض فيها بشيء من التأويل، والتحريف، والتعطيل ومما جاء عنهم في ذلك:

١ ـ قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رحمه الله: كُنَّا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته جل وعلا.

[رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٥)، وقال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٥/٣٩): رواه البيهقي، وإسناده صحيح]».

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله [«اجتماع الجيوش» (ص١٩٩)]: مراد السلف بقولهم: «بلا كيف» هو نفي التأويل، فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل، فإنهم هم الذين يثبتون كيفيةً تُخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير؛
نفي الحقيقة،
وإثبات التكييف بالتأويل،
وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه.
أما أهل الإثبات فليس أحدٌ منهم يكيّف ما أثبته الله لنفسه، ويقول: كيفية كذا وكذا حتى يكون قول السلف بلا كيف ردًّا عليه، وإنما ردّوا على أهل التأويل الذي يتضمن التحريف والتعطيل، تحريف اللفظ وتعطيل معناه. اهـ.

٢ ـ قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رحمه الله: كان الزهري (١٢٤هـ)، ومكحول (١١٣هـ) يقولان: أمرُّوا الأحاديث كما جاءت.

[رواه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (٧٣٥)].

٣ ـ قال الوليد بن مُسلم رحمه الله: سألت الأوزاعيّ (١٥٧هـ)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، وسُفيان الثوريّ (١٦١هـ)، والليث بن سعد (١٧٥هـ)، عن هذه الأخبار التي فيها الصفات، فقالوا: أمرُّوها كما جاءت. [رواه الآجري في «الشريعة» (٧٢٠)، والدارقطني في «الصفات» (٦٧)]»

قال يحي بن عمّار رحمه الله: وهؤلاء أئمّة الأمصار: فمالك إمام أهل الحجاز، والثوريّ إمام أهل العراق، والأوزاعيّ إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر والمغرب. [رواه ابن قدامة في «ذم التأويل» (٢٥)]»

٤ ـ عن جعفر بن عبدالله قال: جاء رجلٌ إلى مالك بن أنس (١٧٩هـ) يسأله عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ قال: فما رأيته وجد من شيءٍ كوجده من مقالتِهِ، وعلاه الرُّحَضَاءُ ـ يعني العرق ـ وأطرق، وجعلنا ننظر ما يأمر به فيه، ثم سُرِّي عن مالك فقال: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعةٌ، وإني لأخاف أن تكون ضالًا. ثم أَمَرَ به فأُخرِجَ.

[رواه الدارمي في «الردّ على الجهمية» (١٠٤)، والصابوني في «معتقد أصحاب الحديث» (٢٤، ٢٥، ٢٦)].

٥ ـ قال وكيع (١٩٧هـ) رحمه الله: نُسلِّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول كيف هذا؟ ولم جاء هذا؟.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٢)].

٦ ـ قال أحمد بن نصر: سألت سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ـ وأنا معه في منزلِهِ بعد العتمة ـ فجعلت أُلِحُّ عليه في المسألة.

فقال: دعني أتنفَّس.

فقلت له: يا أبا محمد، إني أُريد أن أسألك عن شيءٍ.

فقال: لا تسأل.

فقلت: لا بُدَّ من أن أسألك، إذا لم أسألك فمن أسأل؟

فقال: هات، سل.

فقلت: كيف حديث عُبيدة عن عبدالله عن النبي ﷺ: **«إن اللهَ يحملُ السمواتِ على إصبعٍ، والأرضين على إصبعٍ»**، وحديث **«إن قلوبَ بني آدم بين إصبعين من أصابعِ الرحمن»**، وحديث **«إن الله عزّ وجلّ يعجب - أو يضحك - ممن ذكره في الأسواق»**.

فقال سفيان: هي كما جاءت، نُقرّ بها ونحدِّثُ بها بلا كيف.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٣)، وانظر «العلو» للذهبي (٣٨٤)].

٧ - قال يحيى بن معين: شهدت زكريّا بن عديّ يسأل وكيع بن الجراح، فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديث يعني مثل: «الكرسي موضع القدمين»، ونحو هذا؟

فقال وكيعٌ: أدركت إسماعيل بن أبي خالد، وسُفيان، ومسعرًا، يُحدِّثون بهذه الأحاديث ولا يُفسرون شيئًا.

[رواه الدارقطني في «الصفات» (٥٨)].

٨ - روى يزيد بن هارون رحمه الله (٢٠٤هـ) في مجلسه حديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله رضي الله عنه في الرُّؤية وقول النبي ﷺ: **«إنّكم تنظرون إلى ربكم كما تنظرون إلى القمر ليلة البدر»**.

فقال له رجلٌ في مجلسه: يا أبا خالد، ما معنى هذا الحديث؟!.

فغضب وحَرِدَ وقال: ما أشبهك بصبيغ، وأحوجك إلى مثل ما فُعِلَ به، ويلك! ومن يدري كيف هذا؟ ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث أو يتكلم فيه بشيء من تلقاء نفسه إلا من سفه نفسه واستخف بدينه؟ إذا سمعتم الحديث عن رسول الله ﷺ فاتَّبعوه ولا تبتدعوا فيه، فإنكم إن تبعتموه، ولم تماروا فيه سَلِمْتم، وإن لم تفعلوا هلكتم. [رواه الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٨٢)].

قلت: الرَّجلُ يسأل عن الكيفية، ولهذا غضب يزيد بن هارون رحمه الله وقال: ويلك! ومن يدري كيف هذا؟ وأما معنى النّظر فظاهرٌ عند أهل السنة لا يحتاج إلى سؤال. والله أعلم.

٩ ـ قال أبو عُبيد القاسم بن سلام رحمه الله (٢٢٤هـ) وذكر الباب الذي يروى في «الرؤية»، **«والكرسيّ موضع القدمين»، «وضَحِكَ ربُنا من قُنوط عباده وقُرب غَيره»، «وأين كان ربُّنا قبل أن يخلق السماء ؟»، «وأن جهنمَ لا تمتلئ حتى يضع ربك عزّ وجلّ قدمه فيها فتقول: قط قط»** وأشباه هذه الأحاديث.

فقال: هذه الأحاديث صحاحٌ، حملها أصحاب الحديث، والفقهاء بعضهم على بعض، وهي عندنا حقٌّ لا شك فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قُلنا: لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره. [رواه الدارقطني في «الصفات» (٥٧)].

المراد منه: تفسيرها بتفسيرات الجهمية التي ينفون بها حقيقة الصفات، كما سيأتي.

المبحث الثاني:

بُطلان مذهب أهل التفويض في صفات الرَّبِّ عزّ وجلّ

«التَّفويض: هو صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوّض علمه إلى الله تعالى بأن يقال: الله أعلم بِمُراده». [«مذهب التفويض» (ص١٥٢)].

وهذا المعنى باطل، وهو المراد بالتفويض عند المتكلمين من أهل البدع.

فالتفويض عند المتكلمين من أهل البدع ما جمع:

١ ـ أن ظاهر النصوص الواردة في الصفات غير مراد.

٢ ـ أن النصوص مجهولة المعنى بالنسبة لنا، فيكون الإيمان بمُجرد الألفاظ الواردة، من غير اعتقاد ما دلَّت عليه.

«وقد بنوا مذهبهم الباطل على أصلين:

١ ـ أن هذه النصوص من المتشابه.

٢ ـ أن للمتشابه تأويلًا لا يعلمه إلا الله تعالى». [مختصر الصواعق (١/١٤٦)].

وقد ادعى كثيرٌ من متأخري الأشاعرة، وغيرهم من أهل البدع والأهواء، نسبة تفويض معاني نصوص الصفات إلى السلف الصالح من

القرون الثلاثة المُفضلة، حتى قالوا مقالتهم الفاسدة المشهورة: «مذهب السلفِ أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم» والتي مضمونها: «استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أُمِّيين بمنزلة الصالحين من العامَّة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطَّنوا لدقائق العلم الإلهي. وأن الخلف الفُضلاء حازوا قصب السَّبق في هذا كلِّه. [«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ١٠)].

ثم هم يستدلون على باطلهم هذا بما سبق من كلام السلف الصالح بالأمر بإمرار الصفات، وترك التّعرض لتفسيرها، والكلام فيها.

ولا يخفى على السُّني - الذي وفقه الله تعالى لمعرفة الهدى - بُطلان مذهب المفوضة - أهل التّجهيل - وضلاله، ومناقضته لكثيرٍ من النصوص الصريحة الصحيحة في إثبات حقيقة الصفات اللائقة به تبارك وتعالى، وأن لاَزِمَ مذهبهم ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (١/ ٢٠٤ - ٢٠٥)]:

«فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السَّابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثيرٍ مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنّصوص المثبتة للأمر والنهي، والوعد والوعيد عند طائفة، والنّصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدحٌ في القرآن والأنبياء، إذا كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنّه جعله هُدىً وبيانًا للنّاس، وأمر الرسول ﷺ أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يُبيّن للنّاس ما نُزِّل إليهم، وأمر بتدبُّرِ القرآن وعقله، ومع

هذا فأشرف ما فيه ـ وهو ما أخبر به الربّ عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكلِّ شيء، وهو بكلِّ شيءٍ عليم، أو عن كونه أَمَرَ ونَهَىٰ، ووعد وتوعد، أو عمّا أخبر به عن اليوم الآخر ـ لا يعلم أحد معناه، فلا يُعقَلُ ولا يُتدبَّر، ولا يكون الرسول ﷺ بيَّنَ للناس ما نُزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كلّ مُلحدٍ ومبتدعٍ: الحقُّ في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مُشكلةٌ مُتشابهةٌ لا يَعلمُ أحدٌ معناها وما لا يعلم أحدٌ معناه لا يجوز أن يُستدلّ به.

فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهُدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إنّ الهُدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلًا عن أن يبيّنوا مرادهم، **فتبيّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد**» اهـ.

واعلم أن حقيقة مذهب المفوضة لمعاني نصوص الصفات هو تعطيل الربّ عزّ وجلّ عن صفات الكمال، ونعوت الجلال، فالتّفويض أخو التأويل الذي يتضمن تعطيل الصفات، وتحريف النّصوص -كما سيأتي.

فالمفوض «لا يُثبت لله الصِّفات بل ينفيها لأنه يقول: ظاهر نصوص الصفات غير مُرادٍ، فهو ينفي العلوّ، والاستواء، والنزول، واليدين، والغضب، والرضا ونحوها من الصفات؛ ويقول: إنّ النّصوص لا تدل على هذه، وهي غير مرادةٍ منها، وأن المراد غير

معلومٍ، فقد وقع المفوِّض في التّعطيلِ من هذه الجهة من حيث لا يشعر، كما وقع الجهل بصفات الله وتجهيل السلف» [«الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٦)].

ومما يدلُّ على بُطلان مذهب المفوضة ما دل من الأحاديث على إثبات حقيقة الصفات، وكلام السلف الصريح من أن لنصوص الصفات معانيَ وتفسيراتٍ تُفسر على مُقتضى لغة العرب التي أُنزل القرآن بها؛ **ومن ذلك:**

١ ـ قال عبدالله بن أحمد رحمه الله في [«المسند» (٣/ ١٢٥)]: حدثني أبي رحمه الله، نا معاذ بن معاذ، نا حماد بن سلمة، نا ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ قال: قال هكذا: ـ يعني أخرج طرف الخِنصِر ـ.

قال أبي: أرانا معاذ، فقال له حُميد الطَّويل: ما تُريد إلى هذا يا أبا محمد؟

قال: فضرب صدره ضربةً شديدة، وقال: من أنت يا حُميد؟، وما أنت يا حُميد؟ يُحدّثني به أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ فتقول أنت: ما تُريد إليه؟!

حدثني أبي قال: حدثني من سمع معاذًا يقول: وددت أنه حبسه شهرين. ـ يعني لحميد ـ.

[رواه ابن خُزيمة في «التوحيد» (١٦٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٠، ٤٩١)، قال الخلال: هذا إسناد صحيح لا علّة فيه، «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٥٤، ٢٥٥)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي].

قال ابن القيم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٣٣)]: ومَعلومٌ أن

الذي أصار الجبل إلى هذا الحال ظهور هذا القدر من نور الذَّات له بلا واسطة بل بتجلي ربه سبحانه له. اهـ.

٢ ـ عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حَبْر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجدُ أن الله يجعل السماوات على إصبعٍ، والأرضين على إصبعٍ، والشجرَ على إصبعٍ، والماء والثّرى على إصبعٍ، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقًا لقول الحَبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾.

[رواه البخاري (٤٨١١) (٧٤١٤)، ومسلم (٧١٤٧)].

وفي رواية عند الترمذي (٣٢٤٠): «إذا وضع الله السماوات على ذه، والأرض على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه، وأشار أبو جعفر محمد بن الصلت بخنصره أولًا ثم تابع حتى بلغ الإبهام، فأنزل الله عز وجل﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.

ـ قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمهما الله في [«السنة» (٤٨٩)]: قال أبي رحمه الله: جعل يحيى يُشير بأصابعه، وأراني أبي كيف جعل يُشير بأصبعه، يضع أصبعًا، أصبعًا حتى أتى على آخرها. اهـ.

٣ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء/٥٨] رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أُذُنِهِ والتي تليها على عينه.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعيه.

قال أبو يونس ـ أحد رجال سند الحديث ـ: قال المقرئ: يعني ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ يعني: أن لله سمعًا وبصرًا [رواه أبو داود (٤٧٢٨)].

قال أبو داود رحمه الله: وهذا ردٌّ على الجهمية.

قلت: والمفوضة الذين لا يُثبتون حقيقة الصفات.

٤ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «**يأخذ الجبار سماواته وأرضه بيديه**»، وقبض رسول الله ﷺ يديه وجعل يقبضهما ويبسطهما، قال: ثم يقول: «**أنا الرحمن، أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون ؟**» وتمايل رسول الله ﷺ عن يمينه وعن شماله، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتى إني لأقول: أساقط هو برسول الله ﷺ ؟

[رواه مسلم (٤/٢١٤٨ ، ٢١٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٨٩)، وابن ماجه (١٩٨)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤/٢٧)].

ـ قال ابن القيم رحمه الله كما في [«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٤٠١-٤٠٢)]: ولما أخبرهم رسول الله ﷺ جعل يقبض يديه ويبسطها تحقيقًا للصفة لا تشبيهًا لها كما قرأ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، ووضع يديه على عينيه وأذنه تحقيقًا لصفة السمع والبصر وأنهما حقيقتان لا مجازًا. اهـ.

[تنبيه]:

دلت النصوص السابقة على جواز اقتران إثبات الصفة لله تعالى مع الإشارة إليها بالفعل، وقد تلقَّى أهل العلم من أهل السنة والجماعة هذه النصوص بالقبول والاحتجاج بها على أهل البدع والأهواء من معطلة الصفات، وبينوا أن المراد منها إثبات حقيقة الصفة، وأنه ليس فيها تمثيل، ولا تشبيه، لصفات الله تعالى بصفات خلقه، تعالى الله عما يقوله المبطلون علوًّا كبيرًا.

وعليه فلا محظور على من اتبع الحديث، وأشار إلى ما أشار إليه النبي ﷺ عند ذكر السمع والبصر، وغيرها مما ثبت به النصُّ كما فعل ذلك السلف الصالح رحمهم الله.

وأما ما رُوي من النهي عن ذلك عن بعض أئمة أهل السنة فلا يثبت ذلك عنهم، وعلى فرض ثبوته فقد ثبتت عن النبي ﷺ الإشارة ولنا فيه أُسوة حسنة.

ومما يدل على بطلان مذهب المفوضة تصريح السلف بأن لنصوص الصفات تفسيرًا يُعلم من كلام العرب الذي خاطبنا الله تعالى بها، وتفسيرهم كذلك لكثيرٍ من نصوص الصفات؛

ومن ذلك:

١ ـ قال سفيان بن عُيينة رحمه الله (١٩٨هـ): هذه الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات، والنزول، والرؤية، حقٌّ نؤمن بها، ولا نُفسرها إلا ما فُسّر لنا من فوق.

[رواه ابن منده «كتاب التوحيد» (٨٩٧)].

٢ ـ قال أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٢٤هـ) في رسالة عبدوس: . . ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كُفي ذلك، وأحكم

له، فعليه الإيمان به، والتسليم له، مثل حديث الصادق والمصدوق، وما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نَبَت عن الاسماع، واستوحش منها المستمع، فإنما عليه الإيمان بها وأن لا يردّ منها جزءًا واحدًا... [رواه اللالكائي (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧)].

٣ ـ قال الترمذي رحمه الله (٢٧٩هـ) في [«السنن» (٣/ ٥١)]: وقد ذكر الله عز وجل في غير موضعٍ من كتابه: اليد، والسمع، والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسَّروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إنّ الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنّ معنى اليد ها هنا القوّة. اهـ.

ـ قال ابن تيمية رحمه الله [«مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٠٧)]: فالسلف من الصحابة والتابعين، وسائر الأمة قد تكلَّموا في جميع نصوص القرآن ـ آيات الصفات وغيرها ـ وفسّروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن. اهـ.

ومن ذلك:

١ ـ قال مجاهد رحمه الله (١٠٣هـ) في تفسير «استوى»: علا على العرش. [أخرجه البخاري عنه معلقًا (٤/ ٣٨٧) (باب وكان عرشه على الماء)].

٢ ـ وعن الحسن (١١٠هـ)، وأبي العالية (٩٣هـ) رحمهما الله في تفسير ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: ارتفع.

[انظر: «صحيح» البخاري (٤/ ٣٨٧)، و«العلو» للذهبي (٩)].

٣ ـ وفسَّر مجاهد، ومقاتل، وابن المبارك رحمهم الله، الاستواء: بالاستقرار.

[انظر: «مختصر الصواعق» (٢/ ١٤٣)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٦٥)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٥٩١)].

[تنبيه]:

يستدل كذلك المُفوضة على مذهبهم الباطل بما جاء عن بعض السلف من نفي معاني الصفات في معرض كلامهم عنها؛ كرواية حنبل قال: سألت أبا عبدالله عن الأحاديث التي تُروى: «**إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلةٍ إلى السماء الدنيا**» و«**أن الله يُرى**» و«**إن الله يضع قدمه**» وما أشبهه؟ فقال أبو عبدالله: نُؤمن بها، ونُصدق بها، ولا كيف ولا معنى» [رواه الخلال في «السنة»، انظر «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٣)].

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذه الشبهة كما في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٦٣)] فقال: والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم، الذين جعلوا لفظ «التأويل» يعمُّ القسمين، يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: (ولا كيف، ولا معنى). ظنّوا أن مراده أنّا لا نعرف معناها.

وكلام أحمد صريحٌ بخلاف هذا في غير موضع، وقد بيّن أنه إنما يُنكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله، وصنّف كتابه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأوّلته على غير تأويله» فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: معنى هذه الآية كذا، والمكيفون يثبتون كيفية، يقولون: إنهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب.

فنفى أحمد قول هؤلاء، وقول هؤلاء؛ قول المكيّفة الذين يدّعون أنهم علموا الكيفية، وقول المُحرِّفة الذين يُحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون معناه كذا وكذا. اهـ.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الثالث:

نهي أهل السنة عن تأويل الصفات

اعلم أن للتأويل ثلاثة معانٍ:

١ ـ التأويل بمعنى التفسير والبيان، وهو المراد به في اصطلاح أهل التفسير وغيرهم من السلف، ومنه قول ابن جرير وغيره: القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا.

٢ ـ التأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف/ ٥٣].

٣ ـ التأويل عند المتأخرين من أهل الكلام الذي هو بمعنى: صرف اللفظ عن ظاهره.

ـ قال ابن القيم رحمه الله: وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين فمرادهم بالتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه.. وقد حكى غير واحدٍ إجماع السلف على عدم القول به. ثم أطال في بيان أنواعه وبطلانها.

[«انظر مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (١/ ٢٨ وما بعدها)].

فأهل التأويل يقولون: «لم يرد منا اعتقاد حقائقها؛ وإنما أُريد منّا

تأويلها بما يخرجها عن ظاهرها وحقيقتها، فتكلَّفوا لها وجوه التأويلات المستكرهة والمجازات المستنكرة التي يَعلمُ العقلاء أنها أبعد شيء عن احتمال ألفاظ النصوص لها، وأنها بالتحريف أشبه منها بالتفسير» [«الصواعق المرسلة» [(٣/٩١٩ ـ ٩٢٠)].

قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في [«عيون الرسائل (٢/٥٦١)]: والتأويل في عُرف هؤلاء، صرف الكلام عن ظاهره وعن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، ومن سلك هذه الطريقة في أخبار الرسول الله ﷺ، ونصوص القرآن، فقد فتح على نفسه باب الإلحاد والزندقة، وليس في كلام الله، وكلام رسوله ما ظاهره ومعناه الراجح غير مراد، لأن الظاهر هو اللائق بحال الموصوف، وبلغة المتكلم وعرفه، لا ما يظنه الأغبياء الجهال مما لا يصح نسبته إلى الله وإلى رسوله. اهـ.

ولهذا اشتد نكير أهل السنة والجماعة على مؤولة الصفات، ممن ينكرون حقيقة معانيها اللائقة به سبحانه، بحملها على المجاز، أو المشاكلة، وغيرهما من المصطلحات المحدثة التي اتخذوها ذريعةً لتعطيل حقيقة صفات الرب عز وجل. وسمّوا ذلك التّعطيل المُحدث لصفات الربّ عز وجل ـ من باب التلبيس والتّمويه على العامة ـ: «تنزيهًا» من قبيل تسمية الشيء بغير اسمه، كما سمّوا إثبات صفات الله تعالى على ما يليق به عزّ وجلّ: «تشبيهًا وتجسيمًا» كما سيأتي.

والمتتبع لأقوال أهل السنة والجماعة في باب الإنكار على أهل التأويل يجدهم كثيرًا ما ينسبونهم إلى الجهمية أعداء السنة والتوحيد؛ لأن حقيقة كلام الجهمية يدور على التكذيب والتعطيل لنصوص الكتاب والسنة، والتأويل المُحدث الذي اصطلح عليه أهل التأويل من صرف

اللفظ عن ظاهره؛ هو في حقيقته نوع من التَّكذيب.

قال ابن منده رحمه الله (٤٧١هـ) في [«ردّه على الجهمية»]: التأويل عند أهل الحديث: نوعٌ من التكذيب».

[انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣١)].

قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش» (ص٢٢١)]: وليس مقصود السلف بأن من أنكر لفظ القرآن يكون جهميًا مُبتدعًا، فإنه يكون كافرًا زنديقًا، وإنّما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته. اهـ.

واعلم أن القول بتأويل وتحريف نصوص الصفات وصرفها عن حقيقتها اللائقة بالله تعالى مع ترك التصريح بإنكارها، إنّما هو من مكرِ بعض طوائف الجهمية، فإنّهم لو صرّحوا بإنكارها كغلاتهم لافتضحوا عند العامّة والخاصّة، ولكنّهم ذهبوا إلى تأويلها وتحريفها حتى تروج بدعتهم على العامّة ويكونوا بذلك قد ردوها بلُطفٍ ومَكرٍ.

قال عثمان بن سعيد الدَّارمي رحمه الله (٢٨٠هـ) في [«النقض على المريسي الجهمي العنيد» (ص٥٥٨)]: وبلغنا أن بعض أصحاب المريسي قال له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في ردّ مذهبنا مما لا يمكن التكذيب بها؟

مثل: سُفيان عن منصور عن الزهري، والزهري عن سالم، وأيوب وابن عون عن ابن سيرين، وعَمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ وما أشبهها؟

قال: فقال المريسيّ: لا تردّوه فتفتضحوا، ولكن غالطوهم بالتأويل فتكونوا قد رددتموها بلطف إذ لم يمكنكم ردها بعُنف. اهـ.

قال ابن قُدامة المقدسي رحمه الله في [«حكاية المناظرة في القرآن» (ص٣٥)]: ولا نعلم من أهل البدع طائفة يكتمون مقالتهم ولا يتجاسرون

على إظهارها؛ إلا الجهمية والأشعرية».

قلت: ولهذا تجد كثيرًا ممن صنف في «السنة» و«الردّ على الجهمية» من أهل السنة والجماعة يحكي هذه التأويلات الموجودة عند كثير من متأخري الأشاعرة وينسبها إلى الجهمية كما فعل الدّارمي رحمه الله في «النقض على المريسي».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله في [«الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٥٤ ـ ٢٦٠)]:

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبدالله محمد بن عمر الرّازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلقٍ غير هؤلاء مثل أبي علي الجبائي، وعبدالجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء التأويل وإبطاله أيضًا، ولهم كلام حسن في أشياء. فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدلُّ على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه «ردّ عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم ردّ ذلك عثمان بن سعيد بكلامٍ إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف وتبين له ظهورُ الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم.

ثم إذا رأى الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على ذم المرِّيسيّة وأكثرهم كفروهم أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المرّيسيّة، تبين له الهدى لمن يريد الله هدايته ولا حول ولا قوة إلا بالله. اهـ.

ولهذا نسب أهل السنة والجماعة الأشاعرة مؤولة الصفات إلى التعطيل تارة، وإناث الجهمية تارة، وبالجهمية تارة أُخرى.

- قال يحيى بن عمّار (٥٥٥ هـ) رحمه الله: المعتزلة: الجهمية الذّكور، والأشاعرة: الجهمية الإناث. [«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦/ ٣٥٩)].

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«الفتاوى الكبرى» (٦/ ٣٧٠ - ٣٧٢)]:

وكذلك الجهمية على ثلاث درجات؛

فشرُّها الغالية الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا: هو مجاز، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحيٍّ، ولا عالمٍ، ولا قادرٍ، ولا سميعٍ، ولا بصيرٍ، ولا مُتكلِّمٍ، ولا يتكلم.

والدَّرجة الثانية: من التّجهم هو تجهم المعتزلة ونحوهم، الذين يُقرُّون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته، وهم أيضًا لا يقرّون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدّرجة الثالثة: فهم الصِّفاتية المُثبِتون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع من التجهم، كالذين يُقرُّون بأسماءِ الله وصفاته في الجُملة، لكن يردُّون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية، أو غير الخبرية،

ويتأوَّلونها كما تأوَّل الأوّلون صفاته كلها وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام. . » اهـ.

ـ وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: في [«مسائل كتاب التوحيد» (ص٧٧٧)]:

المسألة العشرون: إثبات الصفات خلافًا للأشاعرة المُعطِّلة. اهـ.

ـ وقال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله في [«الفتاوى» (٢٠١/١)]: . . وهذا من مُعتقد الأشاعرة، ومن المعلوم أنه شُعبة من المذهب الجهمي الوبي. اهـ.

أقوال أهل السنة في ذم أهل التأويل ووصمهم بالجهمية

هذه بعض أقوال أهل السنة والجماعة في النهي عن التأويل، وذمه، ووصف أهله بالجهمية والتعطيل:

١ ـ قال شاذ بن يحيى رحمه الله: سمعت يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) رحمه الله وقيل له: من الجهمية؟

قال: من زعم أنّ الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقرّ في قلوب العامة فهو جهميّ. [رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٤، ١١١٠)].

قال ابن تيمية رحمه الله: والذي تقرر في قلوب العامة: هو ما فطر الله تعالى عليه الخليقة من توجهها إلى ربها تعالى عند النَّوازل، والشَّدائد، والدُّعاء، والرَّغبات إليه تعالى نحو العلوِّ لا يلتفت يمنة، ولا يسرة، من غير مُوقِف وَقَّفهم عليه، ولكن فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما من مولودٍ إلا وهو يُولد على هذه الفطرة حتى يُجَهِّمَه ويَنقُلَه إلى التعطيل من يُقَيَّضُ له. اهـ. [«اجتماع الجيوش» لابن القيم (ص٢١٤)].

٢ ـ قال المرُّوذِي رحمه الله: سألت أبا عبدالله ـ أحمد بن حنبل ـ (٢٤١هـ) عن عبدالله التيمي قال: هو صدوق، وقد كتبت عنه شيئًا من الرقائق؛ ولكن حُكي عنه أنه ذكر حديث الضحك، فقال: مثل الزَّرع إذا

ضحك؛ وهذا كلام الجهمية.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» قسم «الرد على الجهمية» (٣/ ١١١) (٨٣)].

٣ ـ قال إبراهيم بن أبان المَوصلي: سمعت أبا عبدالله ـ أحمد بن حنبل ـ وجاءه رجلٌ فقال: إني سمعت أبا ثورٍ يقول: إن الله خلق آدم على صورة نفسه.

فأطرق طويلًا، ثم ضرب بيده على وجهه، ثم قال: هذا كلام سُوءٍ، هذا كلام جهم، هذا جهميٌّ، لا تقربوه. [«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٦)].

٤ ـ قال الترمذي (٢٧٩هـ) رحمه الله في [«السنن» (٣/ ٥١)]: . . ذَكَرَ الله تبارك وتعالى في غير موضعٍ من كتابه: اليد، والسمع، والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات، فَفسَّروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنّ معنى اليد هاهنا القُوَّة. اهـ.

٥ ـ قال عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (ص١٧٤ ـ ١٧٥)].

قال هؤلاء ـ يعني الجهمية ـ: ليس لله يد، وما خلق آدم بيديه، إنما يداه نعمتاه ورزقاه. فادَّعوا في يدي الله أوحَشَ مما ادّعته اليهود ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقالت الجهمية: يد الله مخلوقة، لأن النعم والأرزاق مخلوقة لاشك فيها، وذاك محالٌ في كلام العرب، فضلًا أن يكون كُفرًا، لأنّه يستحيل أن يقال: خلق آدم بنعمته، ويستحيل أن يُقال: في قول الله تبارك وتعالى ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُۖ﴾ [آل عمران: ٢٦] بنعمتك الخير؛ لأن الخير

نفسه هو النعم نفسها، ومُستحيلٌ أن يُقال في قول الله عز وجل: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ نعمة الله فوق أيديهم، وإنما ذكرنا هاهنا اليد، مع ذكر الأيدي في المبايعة بالأيدي فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ﴾ [الفتح: ١٠]، ويستحيل أن يقال: ﴿يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] نعمتاه، فكأن ليس له إلا نعمتان مبسوطتان لا تُحصى نعمه، ولا تُستدرك، فلذلك قُلنا: إن هذا التأويل مُحالٌ من الكلام فضلًا أن يكون كُفرًا.

ونُكفرهم أيضًا بالمشهور من كُفرهم أنّهم لا يُثبتون لله تبارك وتعالى وجهًا، ولا سمعًا، ولا بصرًا، ولا علمًا، ولا كلامًا، ولا صفةً، إلا بتأويلٍ ضلال. اهـ.

٦ ـ قال أبو العباس بن سريج (٣٠٦هـ) رحمه الله: . . لا نقول بتأويل المعتزلة، والأشعرية، والجهمية، والمُلحدة، والمُجسمة، والمُشبهة، والكرامية المُكيّفة، بل نقبلها بلا تأويلٍ، ونؤمن بها بلا تمثيلٍ، ونقول: الإيمان بها واجب، والقول بها سُنّة، وابتغاء تأويلها بدعة. اهـ. [«اجتماع الجيوش» (ص١٧٣ ـ ١٧٤)].

٧ ـ قال ابن خزيمة (٣١١هـ) رحمه الله في [«التوحيد» (ص ٦٤)]: الدّليل على أن قوله عز وجل ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أراد عزّ ذِكره باليدين، اليدين لا النّعمتين كما ادعت الجهمية المعطلة.

٨ ـ قال أبو أحمد محمد بن علي المعروف بالقصَّاب (٣٦٠هـ) رحمه الله: كُلّ صفةٍ وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ فليست صفةَ مجازٍ، ولو كانت صفة مجازٍ لتحتّم تأويلها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ولفُسِّرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل، عُلِم أنها غير محمولة على

المجاز، وإنما هي حقٌّ بيّنٌ. [«السير» (١٦/ ٢١٣ ـ ٢١٤)].

٩ ـ قال أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني (٤٤٩هـ) رحمه الله وهو يحكي معتقد أصحاب الحديث في [«عقيدته» (ص٢٦)]: «فيقولون: إنه خلق آدم بيده كما نص سبحانه عليه في قوله عزَّ من قائلٍ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾، ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة، والجهمية ـ أهلكهم الله ـ، ولا يكيّفونهما بكيف، أو يشبِّهونهما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبّهة ـ خذلهم الله ـ، وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التّحريف، والتّشبيه، ومنَّ عليهم بالتّعريف، والتّفهيم، حتى سلكوا سبل التّوحيد والتّنزيه، وتركوا القول بالتّعليل والتّشبيه، واتبعوا قول الله عزّ وجلّ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾. اهـ.

١٠ ـ وقال محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي (٥٢٦هـ) رحمه الله في كتابه [«الاعتقاد» (ص٣١)] وهو يتكلم عن إثبات الصفات: وإن تأوّلها على مُقتضى اللغة، وعلى المجاز: فهو جهمي. اهـ.

١١ ـ قال ابن قُدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«ذم التأويل» (٧٨)]: وأمّا الإجماع؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كل عصرٍ بعدهم، ولم يُنقلِ التأويلُ إلا عن مُبتدعٍ، أو منسوبٍ إلى بدعة. اهـ.

١٢ ـ قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٥٨هـ) رحمه الله في [«فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد» (ص ٥٥٨)]:

الذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبةً متقدمهم، ومتأخرهم: إثبات الصفات التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ.

فمن جحد شيئًا مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو تأوّله على غير ما ظهر من معناه: فهو جهميٌّ قد اتبع غير سبيل المؤمنين. . اهـ.

١٣ ـ قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٩٣هـ) رحمه الله في [«عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» (١/ ٣٧٢)]: السؤال الأول: فيمن آمن بلفظ الاستواء الوارد في كتاب الله، لكن نازع في المعنى، وزعم أنه الاستيلاء:

فهو جهميٌّ، مُعطلٌّ، ضالٌّ، مخالفٌ لنصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وهذا القول هو المعروف عند السلف عن جهم وشيعته الجهمية، فإنهم لم يُصرّحوا بردّ لفظ القرآن: كالاستواء، وغيره من الصفات، وإنّما خالفوا السلف في المعنى المُراد. اهـ.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الرابع:

نهي أهل السنة والجماعة عن التشبيه والتمثيل في صفات الله عز وجل

يختلف معنى التشبيه في صفات الله تعالى عند أهل السنة مثبتة الصفات، وعند أهل الكلام معطلة الصفات.

فأما معنى التشبيه عند أهل السنة:

ـ قال ابن البنّا الحنبلي رحمه الله (٤٧١هـ) في [«المختار في أصول السنة» (ص٨١)]: المُشبِّهة والمُجسِّمة: فهم الذين يجعلون صفات الله عزَّ وجلَّ مثل صفات المخلوقين وهم كُفَّار. اهـ.

ـ وقال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (٢٣٨هـ) رحمه الله: إنما يكون التشبيه إذا قال: يدٌ كيدٍ، أو مثلُ يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فإذا قال: سمعٌ كسمعٍ أو مثلُ سمعٍ؛ فهذا التشبيه. وأمّا إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقولُ كيفَ، ولا يقول مثلُ سمعٍ، ولا كسمعٍ؛ فهذا لا يكون تشبيهًا، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [«سنن الترمذي» (٣/ ٥٠)]. اهـ.

ـ وكما قيل لإبراهيم بن أحمد بن شاقلا (٣٦٩هـ) رحمه الله: أنتم المُشبِّهة.

فقال: حاشا لله، المُشبِّهة الذي يقول: وجهٌ كوجهي، ويدٌ كيدي. فأما نحن فنقول: له وجهٌ كما أثبت لنفسه وجهًا، وله يدٌ كما أثبت لنفسه يدًا، وليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير، ومن قال هذا فقد سَلِمَ. [«طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٣٩)].

أما التشبيه عند أهل البدع من أهل الكلام مما يُعيّرون به أهل السنة؛ فيُريدون به: إثبات حقيقة الصفات لله تعالى أو بعضها على ما يليق به سبحانه.

ـ قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٤١هـ) في [«الردّ على الجهمية» (ص١٠٤)]: وزعم ـ يعني الجهم بن صفوان ـ أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدّث عنه رسوله ﷺ كان كافرًا، وكان من المُشبِّهة، فأضل بكلامه بشرًا كثيرًا.. اهـ.

وأهل السنة كما حذّروا من المؤولة المعطلة، فقد حذّروا كذلك من المشبِّهة الممثلة لصفات الله تعالى بصفات خلقه، وبيّنوا للناس شناعة قولهم وخطره، ونزَّهوا الله تعالى من أن يشبهه أحد من خلقه. كما قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٧)]: والمحفوظ عن أحمد، وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهميّة، والمُشبِّهة. اهـ.

وممّا روي عنهم في ذمِّ التَّشبيه:

١ ـ عن الحسن البصري (١١٠هـ) رحمه الله أنه سُئل هل تصف ربّك؟

قال: نعم، أصفه بغير مثال. [رواه عبدالله في «السنة» (٤٩٩)].

٢ ـ قال عبدالرحمن بن عمر الأصبهاني: سمعت عن عبدالرحمن ابن مهدي (١٩٨هـ) يقول لفتًى من ولد جعفر بن سليمان: مكانك، فقعد حتى تفرّق الناس.

ثم قال: تعرف ما في هذه الكورة من الأهواء والاختلاف، وكل ذلك يجري مني على بال رضي إلا أمرك وما بلغني. فإن الأمر لا يزال هيِّنًا ما لم يصر إليكم - يعني السلطان - فإذا صار إليكم جلَّ وعَظُم.

فقال: يا أبا سعيد وما ذاك؟!

قال: بلغني أنك تتكلم في الربِّ تبارك وتعالى وتصفه وتُشبِّهه.

فقال الغلام: نعم، فأخذ يتكلم في الصفة.

فقال: رُويدك يا بُنَيّ حتى نتكلم أول شيء في المخلوق، فإذا عجزنا عن المخلوقات فنحن عن الخالقِ أعجز وأعجز.

أخبرني عن حديث حدثنيه شعبة عن الشيباني قال: سمعت زرًّا قال: قال عبدالله في قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ قال: رأى جبريل له ستمائة جناح؟

قال: نعم. فعرف الحديث.

فقال عبدالرحمن: صفّ لي خَلقًا من خلق الله له ستمائة جناح.

فبقى الغلام ينظر إليه.

فقال عبدالرحمن: يا بُني فإني أهوّن عليك المسألة وأضع عنك خمس مائة وسبعة وتسعين، صف لي خَلقًا بثلاثة أجنحة، رَكِّب الجناح الثالث منه موضعًا غير الموضعين اللذين ركَّبهما الله حتى أعلم.

فقال: يا أبا سعيد نحن قد عجزنا عن صفة المخلوق، ونحن عن صفة الخالق أعجز وأعجز.

فأشهدك أني قد رجعت عن ذلك وأستغفر الله.

[رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٩٣٢)].

٣ - قال الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله: ونُثبت هذه الصفات، وننفي

عنها التّشبيه كما نفى التشبيه عن نفسه تعالى فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

[رواه الهكّاري في «اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي» (٧)].

٤ ـ قال نُعيم بن حماد (٢٢٨هـ) رحمه الله: من شَبَّهَ الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه. [رواه اللالكائي (٩٣٦)].

٥ ـ قال شاذ بن يحيى الواسطي: كنت قاعدًا عند يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) فجاء رجل فقال: يا أبا خالد ما تقول في الجهمية؟

قال: يُستتابون، إن الجهمية غلت ففرغت في غُلُوِّها إلى أن نفت، وإن المشبهة غلت ففرغت في غلوها حتى مثّلت، فالجهمية يُستتابون والمشبّهة ـ كذى ـ رماهم بأمرٍ عظيم. [رواه اللالكائي (٩٣٤)].

٦ ـ قال أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٤١هـ): لا تشبّهوا الله بخلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. [«طبقات الحنابلة» (١/ ٤٢١)].

وسأله حنبل عن قول المشبِّهة ما يقولون ؟

قال: من قال: بصرٌ كبصري، ويدٌ كيدي، وقدمٌ كقدمي، فقد شبّه الله بخلقه، وهذا يَحدّه، وهذا كلام سُوء، وهذا مَحدود، والكلام في هذا لا أحبه. [«درء التعارض» (٢/ ٣٢)].

٧ ـ قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (٢٣٨هـ) رحمه الله: من وصف الله فشبَّه صفاته بصفاتِ أحدٍ من خلق الله فهو كافرٌ بالله العظيم؛ لأنّ وصفه بصفاته إنما هو استسلام لأمر الله ولما سنّ الرسول ﷺ [رواه اللالكائي (٩٣٧)].

٨ ـ قال محمد بن سعيد المروزي: سُئِلَ أبو زُرعة الرَّازي (٢٦٤هـ) عن قول الله عز وجل: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ قال: لا يُقال نفسٌ كنفسٍ لأنه كفر، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ إن الله عزَّ وجلَّ خلق آدم بيده ولا يقال: يدٌ مثل يد، ولا يدٌ كيدٍ، لأنه كُفر، ولكن نؤمن بهذا كله. [«كتاب التوحيد» لابن منده (٩٠٢)].

٩ ـ قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١١/٤٨٢)]: فمن قال: إن علم الله كعلمي، أو قدرته كقدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو إرادته، ومحبته، ورضاه، وغضبه، مثل إرادتي، ومحبتي، ورضائي، وغضبي، أو استواءه على العرش كاستوائي، أو نزوله كنزولي، أو إتيانه كإتياني، ونحو ذلك، فهذا قد شبه الله ومثّله بخلقه تعالى الله عمّا يقولون؛ وهو ضالٌ خبيثٌ مُبطلٌ بل كافر.

ومن قال: إن الله ليس له علمٌ، ولا قدرةٌ، ولا كلامٌ، ولا مشيئةٌ، ولا سمعٌ، ولا بصرٌ، ولا محبةٌ، ولا رضا، ولا غضبٌ، ولا استواء، ولا إتيانٌ، ولا نزولٌ، فقد عطلّ أسماءَ الله الحسنى، وصفاته العلا، وألحد في أسماء الله وآياته، وهو ضالٌ خبيث مبطلٌ، بل كافرٌ.

بل مذهب الأئمة والسلف إثبات الصفات، ونفي التّشبيه بالمخلوقات، إثباتًا بلا تشبيه وتنزيهًا بلا تعطيل. اهـ.

[تنبيه]:

لم يقنع أهل التأويل والتعطيل بنهي أهل السنة والجماعة عن التشبيه والتمثيل، فأخذوا يُشنعون عليهم في إثباتهم للصفات، ويصمونهم بوصم التشبيه والتجسيم لينفروا العامّة منهم.

ـ قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: وقد رأيت لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شَنِعَةً قبيحةً يسمّون بها أهل السنة، يُريدون بذلك عيبهم، والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والإزراء بهم عند السُّفهاء، والجُهّال، أمّا الجهمية فإنهم يُسمُّون أهل السنة: المشبِّهة، وكذب الجهمية أعداء الله، بل هم أوّلى بالتَّشبيه.

فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كُنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رُسل ربنا بالحقِّ. [«إبطال التأويلات» (١/ ٤٦)].

ـ وقال ابن خُزيمة رحمه الله في [«التوحيد» (ص:٣٠)]: من رمى أهل الآثار القائلين بكتابِ ربهم، وسُنّة نبيهم بالتّشبيه فقد قال الباطل والكذب والزُّور والبُهتان، وخالف الكتاب والسنة وخرج من لسان العرب.

ـ وقال أبو زُرعة الرَّازي رحمه الله: فمن نسب الواصفين ربهم تبارك وتعالى بما وصف به نفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ من غير تمثيل، ولا تشبيه؛ إلى التشبيه، فهو مُعطلٌ نافٍ، ويُستدل عليهم بنسبتهم إيّاهم إلى التشبيه أنّهم مُعطلة نافية، كذلك كان أهل العلم يقولون منهم: عبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح.

[«الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٨٧)].

ـ وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٠)]: وكانوا

إذا رأوا الرجلَ قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: هذا جهمي مُعطل؛ وهذا كثيرٌ جدًا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يُسمّون من أثبت شيئًا من الصفات مُشبِّهًا ـ كذبًا منهم وافتراءً ـ حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثُمَامَة بن أشْرَس من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مُشبِّهة:

موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف/. ١٥٥].

وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

ومحمد حيث قال: «ينزل ربنا».

وحتى إن جُلَّ المعتزلة تُدخِلُ عامّة الأئمة مثل: مالك وأصحابه، والثورى وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه وأبي عُبيد وغيرهم في قسم المُشبِّهة. اهـ.

قلت: ولهذا عدَّ أهل السنة من علامات أهل البدع تسمية أهل السُّنّة مُشبِّهة ومُجسِّمة.

ـ قال البخاري رحمه الله: من قال: فُلان مُشبِّه، عَلِمنا أنّه جهمي. [رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٤٧)].

ـ وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر.

وعلامة الجهمية أن يُسموا أهل السنة مشبهة ونابتة.

[رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٨٢)].

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المبحث الخامس:

تكفير وإنكار أهل السنة على من أنكر وجحد الصفات

اعلم أن إنكار السلف الصالح على من أنكر الصفات وعطّلها أعظم من إنكارهم على المشبهة؛ «لأن مرض التعطيل أعظم من مرض التشبيه، كما قيل: المُعطِّل يعبدُ عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا، ومن يعبد إلهًا موجودًا موصوفًا بما يعتقده هو من صفات الكمال، وإن كان مُخطئًا في ذلك، خيرٌ ممن لا يعبد شيئًا، أو يعبد من لا يُوصف إلا بالسّلوب والإضافات». [«درء التعارض» (١٠/ ٣٠٦)].

ومما روي عن أهل السنة في باب الإنكار على مُنكرة الصفات:

١ ـ قال الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله وقد سئل عن صفات الله تعالى، وما يؤمن به فقال: لله تعالى أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابُه، وأخبر بها نبيه ﷺ أُمته، لا يسعُ أحدًا من خلقِ الله تعالى قامت عليه الحُجّة ردّها؛ لأن القرآن نزل بها، وصحّ عن رسول الله ﷺ القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحُجّة عليه فهو كافرٌ بالله تعالى.

فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذورٌ بالجهل؛ لأن علمَ ذلك لا يُدركُ بالعقلِ، ولا بالرِّوايةِ، ولا بالفكرِ.

[«ذم التأويل» لابن قدامة (ص١٣)، «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٦٩)].

٢ ـ قال عبَّاد بن العوَّام رحمه الله: قدم علينا شريك بن عبد الله (١٧٧هـ) فَقلنا له: يا أبا عبدالله، إن عندنا قومًا من المعتزلة يُنكرون هذه الأحاديث: «**إن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا**»، «**وإن أهل الجنة يرون ربهم**» فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا، وقال:

أمّا نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين، عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوه؟! [رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٥)].

٣ ـ عن حبيب ابن أبي حبيب قال: شهدت خالد بن عبدالله القَسري (١٢٦هـ) وهو يخطب فلما فرغ من خطبته ـ وذلك يوم النحر ـ قال:

ارجعوا فضحوا تقبل الله منكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله عز وجل لم يُكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، تعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علوًّا كبيرًا. ثم نزل فذبحه.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٣)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣) والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٣٧) وغيرهم]

قلت: وقد تلقّى أهل العلم والسنة هذه القصة بالقبول والرضا.

٤ ـ قال أحمد بن أبي شريح: سمعت وكيعًا (١٩٧هـ) يقول وحدّثنا بحديث في الرؤية، أو غيره قال: من رأيتموه يُنكِر هذه الأحاديث فاحسبوه من الجهمية. [رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٠)].

٥ ـ قال عبدالرحمن بن مهدي (١٩٧هـ) رحمه الله: من زعم أن الله تعالى لم يُكلّم موسى صلوات الله عليه، يُستتاب فإن تاب وإلا ضُربت عنقه. [رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٤)].

٦ ـ قال علي بن المديني (٢٣٤هـ) رحمه الله: إن الذين قالوا: إن

لله ولدًا، أكفر من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم.

وقال: احذر من المريسي وأصحابه فإن كلامهم يستجلب الزندقة، وأنا كلمتُ أستاذهم جهمًا فلم يُثبتْ أن في السماء إلهًا.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٢) و(٢٣)].

٧ ـ قال نُعيم بن حمَّاد (٢٢٨هـ) رحمه الله: من شبّه الله تعالى بشيءٍ من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف الله تعالى به نفسه ولا رسوله ﷺ تشبيه.

[رواه «اللالكائي» (٩٣٦)، وانظر «العلو» للذهبي (٤٢٩)].

٨ ـ قال أبو معمر الهذلي (٢٣٦هـ) رحمه الله: من زعم أنّ الله لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يُبصر، ولا يغضب، ولا يرضا ـ وذكر شيئًا من هذه الصفات ـ فهو كافر بالله، إن رأيتموه على بئرٍ فألقوه فيها، فهذا دين الله لأنهم كفار.

[رواه ابن النجاد «الردّ على من يقول القرآن مخلوق» (٤)].

٩ ـ قال إبراهيم بن إسحاق السَّراج (٢٨٣هـ) رحمه الله: من لم يُقرَّ ويُؤمن بأن الله تعالى يعجبُ، ويضحك، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: «من يسألني فأعطيه»، فهو زنديقٌ، كافرٌ، يُستتاب فإن تاب وإلا ضُربت عُنقُهُ. [«طبقات علماء الحديث» (١/ ٢١٧)].

١٠ ـ قال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله: ومن قال إن الله لا يُرى في الآخرة، فهو جهمي، وقد كفر.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» (الردّ على الجهمية) (٣/ ٥٣) (٤٧)].

ـ وقال: من كذّب بالرُّؤية فهو زنديق. [«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤٥)].

١١ ـ قال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة (٣١١هـ) رحمه

الله: من لم يقرّ بأن الله عز وجل على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر بربه، حلال الدم، يُستتاب فإن تاب وإلا ضُربت عُنقه، وأُلقي على بعض المزابل حتى لا يتأذى به المسلمون ولا المعاهدون بنتن رائحة جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحدٌ من المسلمين إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال النبي ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم**». [رواه الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٢٩)].

المبحث السادس:

لا اختلاف في مسائل الاعتقاد

١ ـ قال أبو عبدالله محمد بن خفيف (٣٧١هـ) رحمه الله في كتابه الذي سماه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات» قال في آخر خطبته: فاتفقت أقوال المهاجرين، والأنصار، في توحيد الله عز وجل، ومعرفة أسمائه، وصفاته، وقضائه، قولًا واحدًا، وشرعًا ظاهرًا، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك حتى قال: «**عليكم بسنتي**».. وذكر الحديث، وحديث «**لعن الله من أحدث حدثًا**».

قال: فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف ـ وهم الذين أُمرنا بالأخذ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد، وأصول الدين من «الأسماء والصفات» كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلافٌ لنُقِلَ إلينا، كما نُقِل سائر الاختلاف ـ فاستقرّ صحة ذلك عند خاصّتهم وعامتهم؛ حتى أدّوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقرّ صحة ذلك عند العلماء المعروفين؛ حتى نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن؛ لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفرًا. ولله المنة. [«مجموع فتاوى» ابن تيمية (٥/ ٧١)].

٢ ـ قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٤)]:

وأما الذي أقوله الآن وأكتبه ـ وإن كنت لم أكتبه فيما تقدَّم من أجوبتي، وإنما أقوله في كثير من المجالس ـ إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلافٌ في تأويلها.

وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحدٍ من الصحابة أنه تأوّل شيئًا من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين مالا يحصيه إلا الله. وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير.... اهـ.

المبحث السابع:

لا اجتهاد في مسائل الاعتقاد

أجمع أهل السنة والجماعة على أنّه لا اجتهاد في مسائل الاعتقاد، وأنّه لا مجال للرأي وإعمال العقل فيها، وأنّه لا يسع المسلم فيها إلا التسليم والاتباع لعقيدة السلف الصالح، وأنّه من لم يسعه ما وسعهم فلا وسّع الله عليه كما قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رحمه الله: اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكُفّ عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم. [رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٣١٥)].

واعلم أن من الأقوال المرذولة المخذولة؛ القول بالاجتهاد في مسائل الإعتقاد، وأنّ المجتهد فيها على خلاف ما عليه أهل السُّنّةِ والجماعة مغفورٌ له، بل ومأجورٌ أجرًا واحدًا على اجتهاده ذلك الذي خالف به إجماع أهل السنة، حتى قيل في ابن حزم: «جهمي جلد، ولكنه اجتهد فأخطأ فله أجرٌ واحد».

وإن أردت بيان فساد هذا القول، فقس عليه القول في الجهم بن صفوان، وبشر المريسي، وواصل بن عطاء، وعَمرو بن عُبيد، والكرابيسي، وغيلان القدري، وغيرهم من أئمة الكفر والضلال، بل وجميع طوائف أهل البدع والإلحاد، فإن ما وقعوا فيه من مخالفة

الصراط المستقيم، واتباع غير سبيل المؤمنين في ـ الغالب ـ كان عن طريق الاجتهاد في مسائل الاعتقاد.

واعلم أنّ حقيقة هذا القول يُفضي إلى تعطيل باب الولاء والبراء، والأسماء والأحكام، والردّ على المخالف، فليس هناك مبتدعٌ بل ولا كافر، لأن الكل مجتهدٌ مغفورٌ له، بل ومأجور على اجتهاده وبدعته. والله المستعان.

وكلام أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين في الردِّ على هذا القول، وبيان فساده كثيرٌ جدًا واقتصر هنا على بعضه خشية الإطالة فمنها:

١ ـ عن الحسن قال: مرَّ بي أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد بعثه زياد إلى أبي بكرة رضي الله عنه يُعاتبه، فانطلقتُ معه. فدخلنا على الشيخ وهو مريض، فأبلغه عنه، فقال: إنه يقول: ألم أستعمل عُبيدالله على فارس؟ ألم أستعمل روّادًا على دار الرزق؟ ألم أستعمل عبدالرحمن على الديوان وبيت المال ؟

فقال أبو بكرة رضي الله عنه: هل زاد على أن أدخلهم النار ؟

فقال أنس رضي الله عنه: إني لا أعلمه إلا مُجتهدًا.

قال الشيخ: أقعدوني إني لا أعلمه إلا مُجتهدًا! وأهل حرورا قد اجتهدوا، فأصابوا أم أخطأوا ؟

قال أنس رضي الله عنه: فرجعنا مَخصومين.

[«تهذيب الكمال» (٣٠/٧)].

٢ ـ قال الشافعي رحمه الله: والله لأن يفتي العالم، فيقال: أخطأ العالم، خيرٌ له من أن يتكلم فيُقال: زنديق، وما شيء أبغض إليّ من الكلام وأهله.

قال الذهبي في [«السير» (١٠/١٩)]: هذا دالٌّ على أن مذهب أبي عبدالله أنّ الخطأ في الأصول ليس كالخطأ في الاجتهاد في الفروع.

٣ ـ قال عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«نقضه على المريسي» (٥٤)]: وأمّا ما ذكرت من اجتهاد الرأي في تكييف صفات الله، فإنّا لا نُجيز اجتهاد الرأي في كثيرٍ من الفرائض، والأحكام التي نراها بأعيننا، ونسمع في آذاننا، فكيف في صفات الله التي لم ترها العيون، وقصرت عنها الظنون؟ اهـ.

٤ ـ قال ابن منده (٣٩٥هـ) رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ٣١٤)]: ذكر الدليل على أن المجتهدَ المخطئ في معرفة الله عز وجل ووحدانيته كالمعاند. اهـ.

٥ ـ قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) رحمه الله في [«كتاب الجامع» (ص١٢١)]: ومن قول أهل السنة: إنه لا يُعذر من ودّاه اجتهاده إلى بدعة، لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يُعذَروا، إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة، فسماهم عليه السلام مارقين من الدين، وجعل المجتهد في الأحكام مأجورًا وإن أخطأ. اهـ.

٦ ـ قال عُبيدالله بن سعيد السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص٩٢)]: وقال عمر، وسهل بن حنيف رضي الله عنهما: اتهموا الرأي على الدين.

ولا مخالفَ لهما في الصحابة، وقد كانا يجتهدان في الفروع، فعلم أنهما أرادا بذلك المنع من الرجوع إلى العقل في المُعتقدات. اهـ.

٧ ـ قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ (١٢٩٣هـ) رحمه الله في [«منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس» (ص١٨ ـ ١٩)]:

المسائل التي يسقط الذمّ عن المخطيء فيها إذا اجتهد واتقى الله ما استطاع هي: المسائل الاجتهادية؛ أي التي يسوغ الاجتهاد فيها، أو ما يخفى دليله في نفسه، ولا يعرفه إلا الآحاد، بخلاف ما عُلِمَ بالضرورة من دين الإسلام: كمعرفة الله بصفاته، وأسمائه، وأفعاله، وربوبيته، ومعرفة أُلوهيته، وكتوحيده بأفعال العبد، وعباداته، فأيّ اجتهادٍ يسوغ هنا؟ وأي خفاء ولبس فيه؟

وليس يصحُ في الأذهان شيءٌ ... إذا احتاج النهار إلى دليل

وجميع الكفار ـ إلا من عاند منهم ـ قد أخطأوا في هذا الباب واشتبه عليهم، أفيُقال بعُذرِهم وعدم تأثيمهم أو أجرهم؟!

سبحان الله ! ما أقبح الجهل وما أبشعه. اهـ.

٨ ـ قال الشيخ سليمان بن سَحمان (١٣٤٩هـ) رحمه الله في [«إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية» (ص١٤٨-١٤٩)]: فالشخص المعين إذا صدر منه ما يُوجب كفره من الأمور التي هي معلومةٌ بالضرورة، مثل: عبادة غير الله سبحانه، ومثل: جحد علوّ الله على خلقه، ونفي صفات كماله، ونعوت جلاله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادث، والكائنات قبل كونها.

فإن المنع من التكفير، والتأثيم بالخطأ، والجهل في هذا كُلّه ردٌّ على من كفّرَ مُعطلة الذات، ومُعطلة الربوبية، ومُعطلة الأسماء والصفات، ومُعطلة إفراده تعالى بالإلهية، والقائلين بأن الله لا يعلم الكائنات قبل كونها، كغلاة القدرية، ومن قال بإسناد الحوادث إلى الكواكب العلوية، ومن قال بالأصلين النور والظلمة، فإن من التزم هذا كُلّه فهو أكفر وأضل من اليهود والنصارى.

وهل أوقع الاتحادية والحلولية فيما هم عليه من الكفر البواح، والشرك العظيم، والتعطيل لحقيقة وجود رب العالمين إلا خطأهم في هذا الباب الذي اجتهدوا فيه فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل؟

وهل قَتلُ الحلاج باتفاق أهل الفتوى على قتله إلا ضلالُ اجتهاده؟

وهل كفر القرامطة، وانتحلوا ما انتحلوه من الفضائح الشنيعة، وخلع ربقة الشريعة إلا باجتهادهم فيما زعموا؟

وهل قالت الرافضة ما قالت، واستباحت ما استباحت من الكفر، والشرك، وعبادة الأئمة الاثني عشر وغيرهم، ومَسبّة أصحاب رسول الله ﷺ، وأُمِّ المؤمنين، إلا باجتهادهم فيما زعموا؟

فليس كلُّ اجتهادٍ، وخطإٍ، وجهلٍ مغفورًا لا يُكفّر ولا يُؤثم فاعله، هذا على سبيل التنبيه، وإلا فالمقام يحتمل بسطًا أكثر من هذا. اهـ.

٩ ـ قال الشيخ ابن باز رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (دار الوطن١/ ١٣١)]: ـ في ردٍ له على من يدعي ترك التكفير بدعوى الاجتهاد !!-: ثم يُقال ـ أيضًا ـ لهذا الرّجل وأمثاله:

قد أجمع علماء المسلمين من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا على أن الاجتهاد محلّه المسائل الفرعية التي لا نص فيها، أما **العقيدة**، والأحكام التي فيها نصٌّ صريحٌ من الكتاب، أو السنة الصحيحة، **فليست محلًا للاجتهاد**، بل الواجب على الجميع الأخذ بالنصِّ، وترك ما خالفه، وقد نص العلماء على ذلك في كلِّ مذهبٍ من المذاهب المتبعة. اهـ.

(فصل) في بيان أن ما وقع فيه الشارح إنما هو بسبب النظر في كتب أهل الكلام والنقل من مصنفاتهم

أكثر المباركفوري عند شرحه لأحاديث الصفات وغيرها من مسائل الاعتقاد، من النقل عن أهل الكلام من الجهمية والأشاعرة وغيرهم من أهل البدع، مما جعله يضطرب كثيرًا في هذا الباب.

وهذا حال كثيرٍ من المتأخرين ممن اشتغل بالتصنيف في الاعتقاد، والتفسير، والحديث، تراهم ينظرون في كُتب أهل الكلام، وينقلون من مصنفاتهم دون علمٍ وتحقيقٍ بأصول اعتقاد أهل السنة والجماعة!

ومع حسن ظنٍّ بمن ينقلُون عنهم!

فيقعون في تلبيسهم، ومخالفاتهم لأهل السنة في أصول اعتقادهم.

وذلك كما فعل صدّيق حسن خان في تفسيره «فتح البيان»، و«عون الباري»، فكتب إليه الشيخ حمد بن عتيق ـ رحمه الله ـ نصيحةً مطوّلةً، بَيَّن له فيها ما وقع فيه من مُخالفاتٍ لاعتقاد أهل السنة والجماعة، ومما جاء فيها:

«. . أنك أحسنتَ الظنّ ببعض المتكلّمة، وأخذتَ من عباراتهم بعضًا بلفظه، وبعضًا بمعناه، فدخل عليك شيءٌ من ذلك ولم تمعن النظر، وفيها لهم عبارات مزخرفة، فيها الدَّاء العُضال. . . وقد سلكتم في هذا التفسير في مواضع منه مسلك أهل التأويل، مع أنه قد وصل إلينا لكم رسالة في ذم التأويل مختصرة! وهي كافيةٌ، ومُطْلِعةٌ على أن ما وقع في التفسير صدر من غير تأمُّلٍ، وأنه مع ذلك قليل، وكذلك في

التفسير من مخالفة أهل التأويل ما يُدل على ذلك...

واعلم - أرشدك الله - أن الذي جرينا عليه: أنه إذا وصل إلينا شيء من المصنفات في التفسير، أو شرح الحديث، اختبرناه، واعتبرنا معتقده: في العلوِّ، والصفات، والأفعال، **فوجدنا الغالب على كثيرٍ من المتأخرين، أو أكثرهم، مذهب الأشاعرة، الذي حاصله: نفي العلوِّ، وتأويل الآيات في هذا الباب بالتأويلات الموروثة عن بشر المريسي وأضرابه من أهل البدع والضلال، ومن نظر في شروح البخاري، ومسلم ونحوهما، وجد ذلك.**

وأما ما صُنِّفَ في الأصول، والعقائد، فالأمر فيه ظاهرٌ لذوي الألباب، فمن رزقه الله - بصيرة، ونورًا، وأمعن النظر فيما قالوه، وعرضه على ما جاء عن الله ورسوله ﷺ وما عليه أهل السنة المحضة؛ تبين له المنافاة بينهما، وعرف ذلك كما يعرف الفرق بين الليل والنهار.

فأعرِضْ عما قالوه، وأقبِلْ على الكتاب، والسنة، وما عليه سلف الأمة وأئمّتها، ففيه الشفاء والمَقْنَع.

وبعض المصنِّفين يذكر ما عليه السلف، وما عليه المتكلمون ويختاره ويقرّره!

فلما اعتبرنا هذا التفسير وجدناك:

وافقتَهم في ذكر المذهبين، وخالفتَهم في اختيار ما عليه السلف، وتقرره، وليتك اقتصرتَ على ذلك، ولم تكبِّر هذا الكتاب بمذهب أهل البدع:

١ - فإنه لا خير في أكثره.

٢ - وما فيه من شيء صحيح؛ فقد وُجِد في كلام السلف وأئمة السنة ما يغني عنه بعبارات ينشرح لها الصدر...

وانظر تمام الرسالة في [«هداية الطريق من رسائل وفتاوى الشيخ حمد بن عتيق» (ص١٦٩)].

قلت: ولمّا علم أهل السنة ما في النظر في كتب أهل الكلام من التلبيس والتّمويه، وما يقع فيه الناظر فيها من الشُّبَه ما يخفى على كثيرٍ من الناس:

١ ـ حذَّرَ منهم أهل السنة أشدّ تحذير.

٢ ـ وأجمعوا على هجرهم، وترك السماع منهم، وترك النّظر في كتبهم، لما فيها من التشكيك والإيهام، ومخالفة نصوص الكتاب والسنة، ولأنهم ليسوا من أهل العلم الشرعي حتى نأخذ عنهم ديننا.

قال ابن عبدالبر في [«جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٢)]:

أجمع أهل الفقه، والآثار من جميع الأمصار؛ أن أهل الكلام أهل بدع، وزيغ، ولا يُعَدُّون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء: أهل الأثر والتفقه فيه.

وإليك بعض نصوص أهل السنة والجماعة في النَّهي عن أهل الكلام، والنظر في كتبهم، والتحذير منها:

ـ **قال مالك** (١٧٩هـ) رحمه الله لرَجُلٍ يسأله عن القرآن:

لعلك من أصحاب عَمْرو بن عُبَيد، لعن الله عَمْرًا ، فإنه ابتدع هذه البدعة من الكلام، ولو كان الكلام علمًا لتكلّم فيه الصحابة، والتابعون، كما تكلموا في الأحكام، والشرائع؛ ولكنه باطلٌ على باطل. [«مختصر الحجة على تارك المحجة» (٢١٢)].

ـ **وقال الشافعي** (٢٠٤هـ) رحمه الله:

لو يعلم الناس ما في الكلام والأهواء؛ لفرّوا منه كما يفرون من الأسد. [«الحلية» (٩/ ١١١)].

- **وقال أحمد بن حنبل** (٢٤١هـ) رحمه الله:

لا يُفلح صاحب كلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دَغَل. [«جامع بيان العلم وفضله» (١٧٩٦)]»

- وقال أيضًا عن أهل البدع:

إنما بلاؤهم من هذه الكتب، التي وضعوها وتركوا الآثار.

[«السير» (١٢/ ٨٢)].

- وقال: لا تجالسوا أصحاب الكلام؛ وإن ذَبُّوا عن السُّنَّة، لا يؤول أمرهم إلى خير. [«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٥)].

- وقال إبراهيم بن أدهم رحمه الله (١٦٢هـ):

كُثرة النّظر إلى الباطل؛ تُذهب بمعرفة الحقِّ من القلب.

[«الحلية» (٨/ ٢٢)].

- وقال أبو محمد ابن أبي حاتم (ت٣٢٧): سمعت أبي (ت٢٧٧) وأبا زُرْعة (ت٢٦٤): يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، ويُغلِّظان في ذلك أشد تغليظ، ويُنكران وضع الكتب برأيٍ في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام، والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلامٍ أبدًا. [اللالكائي (٣٢٢)].

- وعن بشر بن أحمد أبي سهل الإسفرائيني: وقيل له: إنما أتعلم الكلام لأعرف به الدين، فغضب، وقال: أوَ كان السلف من علمائنا كفّارًا؟! [«ذم الكلام» للهروي (١٢٧٣)].

قلتُ: وذمُّ السلف ونهيهم عن علم الكلام والرأي، والنظر فيهما، إجماع منهم ليس ها هنا مكان بسطه، فانظر كتاب: «ذم الكلام» للهروي.

ـ قال الشيخ حمد بن عتيق (١٣٠١هـ) رحمه الله في [«الدرر السنية» (٣/ ٣٥٧)]:

(وليحذر طالب الحق، من كتب أهل البدع، كالأشاعرة، والمعتزلة ونحوهم، فإن فيها من التشكيك، والإيهام، ومخالفة نصوص الكتاب والسنة، ما أخرج كثيرًا من الناس عن الصراط المستقيم، نعوذ بالله من الخذلان). اهـ.

التنبيه الأول:

القول بتفويض صفة «النزول» لله تعالى

(٤٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزلُ الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثُلثُ الليلِ الأول. . .**» الحديث.

قال المباركفوري في (٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥):

(قد اختُلِفَ في معنى النزول على أقوال:

فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته، وهم المشبّهة ـ تعالى الله عن قولهم.

ومنهم من أنكر صحّة الأحاديث الواردة في ذلك جملةً، وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مُكابرة.

ومنهم من أوّله.

ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنًا به على طريق الإجمال، مُنزِّهًا الله تعالى عن الكيفية والتشبيه، وهم جمهور السلف، ونقلة البيهقي عن الأئمة الأربعة والسفيانيْن، والحماديْن والأوزاعي، والليث وغيرهم.

وهذا القول هو الحقُّ فعليك اتباع جمهور السلف، وإيّاك أن تكون من أصحاب التأويل) !

قلتُ : هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ الحقُّ الذي عليه أهل السنة والجماعة، هو إمرار نصوص الصفات على ظاهرها، مع إثبات حقائقها اللائقة بالله تعالى، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ، ولا تمثيلٍ -كما سبق بيانه في المقدمة ـ.

وليس حمل نصوص الصفات على ظاهرها وحقيقتها اللائقة بالله تعالى بقول المشبّهة كما زعم الشارح، فانتبه ولا تكن من الغافلين.

٢ ـ الذي اختاره الشارح ـ وتبع فيه البيهقي ـ من الإيمان بنصوص الصفات على طريق الإجمال، هو قول مفوضة معاني صفات الربّ عز وجل، ممن يفوضون معانيها، ولا يثبتون حقائقها.

٣ ـ البيهقي من أئمة الأشاعرة كما لا يخفى على كل ذي بصيرة وعلم، كما نسبه إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٦٨) و«درء التعارض» (٧/ ٢٨)].

وقد ألّف في تقرير مذهب الأشاعرة، والردّ على أهل السنة في مسائل التوحيد والاعتقاد، كثيرًا من المصنفات؛ ومن أشهرها: «الأسماء والصفات»، و«الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»، و«القضاء والقدر» وغيرها.

٤ ـ سلك البيهقي في نصوص الصفات في كُتبه مسلكي: التفويض، والتأويل، واختار في مسألة نزول الرب إلى السماء الدنيا ـ التي كلامنا عنها ـ التفويض، والله المستعان.

انظر كتاب «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (٢٨٩ ـ ٢٩٧).

٥ ـ نسبة التفويض إلى أئمة أهل السنة والجماعة كما يحكيه عنهم

كثير من متأخري الأشاعرة من الكذب عليهم ـ كما سبق بيانه في المقدمة ـ وأقوالهم في إثبات حقيقة الصفات متواترة، وليس فيها ـ ولله الحمد ـ ما يُوهم التفويض؛ إلا عند الذين يتبعون ما تشابه من النصوص ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

التنبيه الثاني:

القول بتفويض صفة «القَدَم» لله تعالى

(٢٦٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يجمع الناس يوم القيامة في صعيدٍ واحدٍ، ثم يطلع عليهم ربّ العالمين فيقول: ألا يتبع كُل إنسانٍ ما كان يعبد. . .**» الحديث بطوله وفيه: **حتى إذا أوعبوا فيها** ـ يعني النار ـ **وضع الرحمن قدمه فيها، وأزوىٰ بعضها إلى بعض، ثم قال: قط، قالت: قطِ قطِ** . . . الحديث.

قال المباركفوري في (٧/ ٢٧٦-٢٧٧):

(«**وضع الرحمن قدمه فيها**»، وفي رواية لمسلم : «**رِجْله**».

قال القاري: مذهب السلف التسليم والتفويض مع التنزيه، وأرباب التأويل من الخلف يقولون : المراد بالقدم. . . وذكر تأويلاتهم ثم نقل كلامًا من «شرح السنُّة» في الإثبات.

ثم قال القاري: وهو الموافق لمذهب الإمام مالك رحمه الله، ولطريق إمامنا الأعظم على ما أشار إليه في الفقه الأكبر، فالتسليم أسلم والله تعالى أعلم. انتهى.

قال المباركفوري: الأمر كما قال القاري، فلا شك أن التسليم والتفويض هو الأسلم، بل المُتعين!) اهـ.

قلتُ : هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ إذا قال لك المؤول لنصوص الصفات: «بالتَّفويض، والتّسليم» فاحذره ! فإنّه إنما يُريد به ـ غالبًا ـ التَّفويض المذموم عند أهل السنة، وهو تفويض معاني الصفات كما قال قائلهم :

وكلُّ نصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبيها　　　أوّلْهُ أو فوّضْ ورُمْ تنزيها!

٢ ـ لا يخفى أن «علي قاري» من كبار أئمّة الماتريدية(١) المخالفين لأهل السنة والجماعة في أبواب الاعتقاد، وخاصةً في باب الأسماء والصفات.

وقد أكثر المباركفوري من تتبعه في مسائل الصفات في شرحه هذا، وتعقَّبه في أكثرها ببيان مخالفته لأهل السنة والجماعة!

[انظر: في شرحه هذا (٦/ ٣٣٧) و (٨/ ٣٤٥) و (٩/ ٤١٣) وغيرها!].

٣ ـ ومن أقوال علي القاري: بالتَّفويض والتأويل كما في هذا الشرح، قوله (٩/ ١٠٢):

«فمذهب السلف في أمثال هذا الحديث ـ يعني حديث الصُّورة ـ، إذا صحّ، أن يؤمن بظاهره، ولا يُفسر بما يُفسّر به صفات الخلق، بل ينفى عنه الكيفية، ويُوكل علم باطنه لله تعالى، فإنه يُري رسوله ﷺ ما يشاء من وراء أستار الغيب، بما لا سبيل لعقولنا إلى إدراكه، لكن ترك التأويل في هذا الزمان، مظنّة الفتنة في عقائد الناس، لفشوِ اعتقادات الضلال، وأن تُؤَوَّل بما يُوافق الشرع على وجه الاحتمال لا القطع، حتى لا يُحمل على ما لا يجوز شرعًا، فله وجه. . .».

---

(١) انظر كتاب «الماتريدية» لشمس السلفي الأفغاني (١/ ٣٥٠).

وقد تعقّبه المباركفوري فقال: أما القول: بأنّ ترك التأويل في هذا الزمان مظنّة الفتنة في عقائد الناس لفشو اعتقادات الضلال، فمما لا التفات إليه. اهـ.

٤ ـ قول المباركفوري في إثبات صفة القدم لله تعالى: «بالتّسليم، والتّفويض»، إن أراد به تفويض الكيفية، مع إثبات حقيقة معناها اللائقة به سبحانه وتعالى، فهو حقٌّ وصواب، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

ـ قال ابن خزيمة رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (١/٢٠٢)] (باب ذكر إثبات الرِّجل لله عزَّ وجلَّ وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية، الذين يكفرون بصفات خالقنا عزَّ وجلَّ التي أثبتها لنفسه في مُحكم تنزيله وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ).

وإن أراد به ما يُريده كثير من المتأخرين من مُؤوِّلة الصفات، من تفويض المعاني، فهو ضلالٌ غير حقٍّ، والله أعلم.

التنبيه الثالث:

تأويل رؤية المؤمنين لربهم عزَّ وجلَّ

قال الترمذي رحمه الله:

(باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى).

قال المباركفوري في (٧/ ٢٦٥):

قال ابن بطّال: ذهب أهل السنّة، وجمهور الأمّة، إلى جواز رؤية الله في الآخرة، ومنعه الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة..

قال القُرطبي: اشترط النُّفاة في الرُّؤية شُروطًا عقليّة، تخبط بهم: المخصوصة، والمُقابلة، واتصال الأشعة، وزوال الموانع، كالبُعد، والحُجب في تخبُّطٍ وتَحكُّم، وأهل السنة لا يشترطون شيئًا من ذلك سوى وجود المرئي، وأنّ الرُّؤية إدراك يخلقه الله تعالى للرائي، فيرى المرئي، وتقترن بها أحوال يجوز تبدّلها، والعلم عند الله تعالى. اهـ.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ نقل المباركفوري كلام أهل التأويل ولم يتعقّبه بشيء!! فابن بطّال والقُرطبي من كبار الأشاعرة، وكان المُتعيّن عليه أن ينقل عن أهل السنّة والجماعة حتى يَسلمَ من تلبيس وتمويه الأشاعرة في الصفات، وما فيه من مُخالفات لعقيدة السلف الصالح.

٢ ـ ومن تلبيس الأشاعرة هاهنا في مسألة الرُّؤية، قولهم:

«الرؤية إدراك يخلقه الله تعالى للرائي. . . .» الخ.

قال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين رحمه الله في [«مجموع الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ١٧٧)]:

الأشعرية يوافقون أهل السنَّة في رؤية المؤمنين ربهم في الجنة!

ثم يقولون: إنّ معنى الرُّؤية إنّما هو زيادة علم يخلقه الله عز وجل في قلب النّاظر ببصره، لا رؤية بالبصر حقيقية عيانًا!

فهم بذلك نافون للرّؤية التي دلَّ عليها القرآن، وتواترت بها الأحاديث عن النبي ﷺ! اهـ.

٣ ـ قول القرطبي: «أهل السنة» فالمراد به عنده الأشاعرة، فإنهم يُسمُّون أنفسهم بذلك زُورًا وتَلبيسًا على العامّة، وليسوا من أهل السنة في شيء!

فكان ينبغي للمباركفوري التنبه في نفسه، والتنبيه لغيره إلى ذلك!

وهذا كما يصنعه صاحب كتاب (الفَرقُ بين الفِرَق)!

٤ ـ ذهب بعض المتأخرين ممن ينتسب إلى الحديث والسنَّة إلى جعل أهل السنة والجماعة ثلاثة طوائف: الأثرية، والأشعرية، والماتريدية، كما فعل السفَّاريني في «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٧٣)!.

وقد عُلِّق عليه في حاشية الكتاب:

«هذه مصانعة من المصنف في إدخاله الأشعرية والماتريدية، في أهل السنَّة والجماعة!

كيف يكون من أهل السنَّة والجماعة:

من لا يثبت علوّ الربِّ سبحانه فوق سماواته واستوائه على عرشه؟

ويقول: حروف القرآن مخلوقة، وإنّ الله عز وجل لا يتكلّم بحرفٍ وصوتٍ؟

ولا يُثبت رُؤية المؤمنين ربهم في الجنّة بأبصارهم؟

فهم يُقرّون بالرُّؤية، ويُفسرونها بزيادة علمٍ يخلقه الله عز وجل في قلب الرائي!

ويقولون : الإيمان مُجرد التَّصديق!

وغير ذلك من أقوالهم المعروفة المخالفة لما عليه أهل السنَّة والجماعة؟! اهـ.

٥ ـ أهل السنة يُثبتون رؤية المؤمنين لربهم بأعينهم يوم القيامة.

ـ قال مالك بن أنس رحمه الله: الناس ينظرون إلى الله عزَّ وجلَّ يوم القيامة بأعيُنِهم. [«التصديق بالنظر» (٤)].

وانظر كتاب التوحيد لابن خزيمة رحمه الله (٢/ ٤٠٦):

(باب ذكر البيان أن الله عزَّ وجلَّ ينظر إليه جميع المؤمنين يوم القيامة برهم وفاجرهم، وإن رغمت أنوف الجهمية المعطلة المنكرة لصفات خالقنا جلّ ذكره.

وانظر كذلك كتاب «التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة» لأبي بكر الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله.

التنبيه الرابع:

تأويل صفة النظر لله تعالى

(١١٧٦) عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: **«لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلًا، أو امرأة في الدُّبر»**.

قال الترمذي: حديث حسن غريب.

قال المباركفوري في (٤/ ٣٢٩):

قوله: **«لا ينظر الله »**: أي نظر رحمة، وكذا قال في (٤/ ٤٠١).

وقال في (٥/ ٢١٨):

قال النووي: معنى لا ينظر إليهم: يُعرض عنهم، ومعنى نظره لعبادة: رحمته لهم، ولطفه بهم. اهـ.

قلتُ : هاهنا ثلاث تنبيهات:

١ ـ هذا من المواطن التي اضطرب فيها الشارح.

٢ ـ في هذه المواضع الثلاثة أوّل الشارح صفة «النظر» لله تعالى بالرَّحمة واللّطف!!

أمّا في موضعٍ آخر (٥/ ٤٠٣-٤٠٤) فقد أكثر النقل عن أهل التأويل لهذه الصفة، ثم تعقّبهم بقوله: الأَوْلى، بل المتعيّن؛ أن يُحمل

ما ورد من «النّظر» ونحوه من صفات الله تعالى على ظاهره، من غير تأويل. اهـ.

٣ ـ وهذا هو الحقُّ والصواب، فإن أهل السنة والجماعة يُثبتون لله تعالى نظرًا حقيقيًا بعينين تليق به سبحانه، كما جاءت بذلك الآيات والأحاديث ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

ـ قال ابن خزيمة رحمه الله في [كتاب «التوحيد» (١/ ٩٦)]: (باب ذكر إثبات العين لله تعالى)، ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على إثبات ذلك، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩] وغيرها من الآيات، ثم قال (١/ ١١٤):

فنحن نقول: لربنا الخالق عينان يُبصر بهما ما تحت الثرى، وتحت الأرض السابعة السفلى، وما في السموات العُلى، وما بينهما من صغيرٍ وكبيرٍ، لا يخفى على خالقنا خافية في السموات السبع والأرضين السبع، ولا مما بينهم ولا فوقهم، ولا أسفل منهن، لا يغيب عن بصره من ذلك شيء، يرى ما في جوف البحار ولججِها كما يرى عرشه الذي هو مستو عليه.

التنبيه الخامس:

تأويل صفة «الكلام» لله تعالى

(١٦٤٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**ثلاثةٌ لا يُكلّمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم...**» الحديث».

قال المباركفوري في (٥/ ٢١٨):

قال النووي: قيل معنى «**لا يكلمهم الله**»: تكليم من رضي عنه، بإظهار الرضا، بل بكلامٍ يدلُّ على السخط.

وقيل: المُراد أنه يُعرض عنهم.

وقيل: لا يُكلمهم كلامًا يسُرُّهم.

وقيل: لا يُرسل إليهم الملائكة بالتَّحية.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ لا حاجة إلى هذه التأويلات!

فأهل السنّة والجماعة يُثبتون كلام الله تعالى بحرفٍ وصوتٍ على الحقيقة اللائقة به سبحانه.

٢ ـ أكثر الشَّارح كغيره من الشُّرّاح من النَّقل عن النووي في آيات وأحاديث الصفات.

ولا يخفى على كلّ ذي بصيرةٍ أن النووي من الأشاعرة المُخالفين

لأهل السنة في أبواب الاعتقاد، وكتبه شاهدة على ذلك.

فلا يكاد يخلو كتابٌ من كُتبه من مُخالفةٍ لعقيدة أهل السنة والجماعة في الصفات وغيرها من مسائل الاعتقاد، ومن نظر إلى أشهر كتبه «كشرحه لصحيح مسلم» وجد ذلك جليًّا، فقد سلك في جميع نصوص الصفات: مسلك التأويل، أو التَّفويض، هذا مع الدعوة إلى التبرك بالصالحين، وشدِّ الرحال إلى قبورهم، وغيرها من مسائل التوحيد التي يخالف فيها أهل السنة والجماعة.

وقد سبق كلام ابن عتيق ـ رحمه الله ـ في شرح صحيح مسلم!

ولو أخذت أنقل كلام النووي من كتبه على تقرير اعتقاده لطال الكتاب، ولكن يكفي ـ إن شاء الله ـ أن أنقل من كتاب لا يُتَصَوَّر منه الكلام في مسائل الاعتقاد، ألا وهو كتابه «المجموع شرح المهذب» فقد قعّد فيه عقيدته التي ارتضاها، وسار عليها في جميع كتبه، والتي تدور حول التأويل والتفويض، فقال في مقدمة [«المجموع شرح المهذب» (١/ ٢٥)]:

(فرع) اختلفوا [يعني أهل الكلام] في آيات الصفات وأخبارها: هل يُخاض فيها بالتأويل أم لا؟

فقال قائلون: تُتَأوَّلُ على ما يليق بها وهذا أشهر المذهبين للمُتكلِّمين.

وقال آخرون: لا تُتأوَّل، بل يمسك عن الكلام في معناها، ويُوكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى، وانتفاء صفات الحادث عنه، فيقال مثلًا: نؤمن بأن الرحمن على العرش استوى، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به، مع أنا نعتقد أن الله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ وأنه مُنزّهٌ عن الحلول، وسمات الحُدوث، وهذه

طريقة السلف، أو جماهيرهم، وهي أسلم، إذ لا يُطالَب الإنسان بالخوض في ذلك، فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في ذلك والمخاطرة فيما لا ضرورة بل لا حاجة إليه، فإن دعت الحاجة إلى التأويل لردِّ مبتدعٍ ونحوه تأوَّلوا حينئذٍ، وعلى هذا يُحمل ما جاء عن العلماء في هذا، والله أعلم!!

وكذا قال نحو هذا الكلام في شرحه لصحيح مسلم (٦/ ٣٦ ـ ٣٧) و(٥/ ٢٤ ـ ٢٥) وغيرها.

ـ قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله في كتابه «فتح المجيد» (باب ما جاء في الرقى والتمائم):

والنووي كثيرًا ما يتأول الأحاديث بصرفها عن ظاهرها. اهـ.

ـ وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في [«الفتاوى» (٣/ ٢٢١)] عن عقيدة النووي فقالت:

له أغلاطٌ في الصفات سلك فيها مسلك المؤولين، وأخطأ في ذلك فلا يُقتدى به في ذلك، بل الواجب التمسك بقول أهل السنة..

٣ ـ اشتهر أن الأشاعرة يثبتون صفة الكلام لله تعالى، والمتأمل في كلامهم يجدُ هذا خيالًا لا حقيقة، فإثباتهم لكلام الله تعالى، إنما هو مُصانعة وتلبيس، لأنّ المتقرّر عندهم أن الكلام نفسي، من غير حرفٍ ولا صوتٍ.

ـ قال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين رحمه الله في [«مجموع الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ١٧٦)]:

مع أنهم ـ يعني الأشاعرة ـ وإن أثبتوا صفة الكلام، مُوافقةً لأهل السُّنّة، فهم في الحقيقة نافون لها؛ لأن الكلام عندهم هو المعنى فقط،

ويقولون: حروف القرآن مخلوقةٌ، لم يتكلم الله بحرفٍ، ولا صوتٍ.

فقالت لهم الجهمية: هذا هو نفس قولنا: إن كلام الله مخلوق، لأن المراد الحروف، لا المعنى. اهـ.

٤ ـ مذهب أهل السنة والجماعة قاطبةً: أن كلام الله غير مخلوق، بل هو صفة من صفاته، وأن الله تعالى تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه، وأن الله سبحانه وتعالى يتكلم بصوتٍ يُسْمِعُه من يشاء، كما صحَّت بذلك الآثار.

٥ ـ قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمها الله: قلت لأبي إنَّ هاهنا من يقول: إن الله لا يتكلّم بصوتٍ، فقال: يا بُني، هؤلاء جهمية زنادقة، إنما يَدورون على التعطيل.

[«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٦٨)].

وانظر في إثبات صفة الكلام لله تعالى، وفضح ما عليه الأشاعرة من التلبيس في أبواب الاعتقاد «رسالة السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله إلى أهل زبيد في الردّ على من أنكر الحرف والصوت».

وكتاب «المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع» وكتاب «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» كلاهما لابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رحمه الله.

التنبيه السادس:

تأويل صفتي «المحبة والبغض» من صفات الله تعالى

(٣٣٧١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «**إذا أحب الله عبدًا نادى جبريل...**» الخ الحديث.

قال المباركفوري في (٨/ ٦٠٨)، وكذا قال في (٩/ ٤٣٥)، وفي (١/ ٥٣٧):

قال النووي: قال العلماء: محبة الله عزَّ وجلَّ تعالى لعبده: هي إرادته الخير له، وهدايته، وإنعامه عليه، ورحمته.

وبغضه: إرادة عقابه، أو شقاوته، ونحوه!

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ كذا نقل الشارح التأويل لصفتي المحبة، والبغض، ولم يتعقبه!!

٢ ـ قول النووي: «قال العلماء»: يُريد علماء الأشاعرة من أهل الكلام، المخالفين لأهل السنّة والجماعة في مسائل الاعتقاد.

وانظر التنبيه السابق في الكلام عن عقيدة النووي.

٣ ـ أما علماء أهل السنة: فإنهم يثبتون صفتي المحبة والبغض لله تعالى على الحقيقة اللائقة به سبحانه، ولا يقولون بقول المعطلّة:

إن المراد بصفة المحبة: إرادة الثواب.

وبصفة البغض: إرادة العقاب.

فيفسرون الحبَّ والبغض بالإرادة، فرارًا من التشبيه بزعمهم، وما فرّوا منه، يلزمهم في إثباتهم للإرادة، ولكنهم قوم يتناقضون.

٤ ـ قال ابن منده رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (٣/ ٢٠٤)]: ذكر ما يدلُّ على أنَّ الله يُحب من أطاعه، ويُبغض من عصاه من عباده.

ثم أورد الأدلة على ذلك.

ـ وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٥٤)]: فإن الكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين: أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين، ومحبتهم له، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، وقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾، وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات محبة الله لعباده المؤمنين، ومحبتهم له، وهذا أصل دين الخليل إمام الحُنفاء.

وأوّل من أظهر ذلك في الإسلام ـ يعني إنكار محبة الله ـ الجعد بن درهم، فضحَّى به خالد بن عبد الله القسري يوم الأضحى بواسط، وقال: أيها الناس، ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يُكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عمّا يقول الجعد علوًّا كبيرًا، ثم نزل فذبحه. اهـ.

التنبيه السابع:

تأويل صفة «الغيرة» لله تعالى

(١١٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال الرسول ﷺ: «**إن الله يغار، والمؤمن يغار، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه**».

قال المباركفوري (٤/ ٣٣٠):

الغيرة: بفتح المُعجمة، وسكون التحتانية بعدها راء.

قال عياض: ويحتمل أن تكون الغيرة في حقّ الله: الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك.

وقيل: الغيرة في الأصل الحَمِيَّة والأنفة، وهو تفسيرٌ بلازم التغير، فيرجع إلى الغضب.

وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه الغضب والرضا.

وقال ابن العربي: التغير محال على الله بالدلالة القطعيّة، فيجب تأويله بلازمة: كالوعيد وإيقاع العقوبة بالفاعل، ونحو ذلك . انتهى.

قال الشارح: «**إن الله يغار**»: بفتح التحتانية، والغين المعجمة: من الغيرة، ومعنى غيرة الله مُبَيّنٌ في هذا الحديث. اهـ.

قلتُ : هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ قول ابن العربي المالكي هاهنا: «التغير محالٌ على الله

بالدلالة القطعية، فيجب تأويله».

هذا على طريقة المشبّهة، المؤوّلة، الذين يُشبِّهون أوّلًا أفعال الله تعالى بأفعال خلقه، ثم يَفرّون من ذلك التشبيه إلى التّأويل المذموم.

وابن العربي من كبار الأشاعرة ، و له كتاب : «قانون التأويل» في ذلك! وهو صاحب كتاب «عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي» الذي سلك في شرحه هذا مسلك الأشاعرة، فقد قال مقرِّرًا للتأويل (٣/ ١٣٣): اعلموا وفقكم الله، أنه لا بد من التأويل في هذه الأحاديث ـ يعني الصفات ـ، فإنه قد يأتي منها ما لا سبيل إلى حمله على ظاهره، ولا الإيمان به كما ورد، كقوله : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ . اهـ.

وهو كذلك القائل في حديث النزول: حُكِيَ عن المبتدعة ردُّ هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قومٍ تأويلها وبه أقول [«الفتح» (٣/ ٣٠)].

٢ ـ تعقب الشيخ سُليمان بن عبد الرحمن بن حمدان (١٣٩٧هـ) رحمه الله تعالى ابن حجر عند تأويله لهذه الصفة في [«شرحه للصحيح» (٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣١)] فقال في كتابه [«ملاحظاتي حال مُطالعاتي» (ص٢٦)] بعد أن نقل نحوًا من التأويل السابقِ لصفَةِ الغيرة لله تعالى: «أقول: هذا كلامٌ عارٍ عن التَّحقيقِ، وإذا كان أعرفُ الخلق بربِّه محمد ﷺ قد نطقَ بهذا وأخبر به عن ربِّه، فما المانعُ من إطلاقِ ما أطلقه، مع عدم التعرُّض له بشيءٍ من التأويل، ولكن هذا بليَّة ابتُلي بها من سَلَّم قِيادَه لغير الصَّادق المصدُوق، الذي لا ينطق عن الهوى، وحكَّم عَقلَهُ على الشَّرعِ، فلا حول ولا قوّة إلا بالله. اهـ.

٣ ـ أهل السنة يُثبتون صفة «الغيرة» لله تعالى على ما يليق به عزَّ وجلَّ، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ، ولا تمثيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ .

٤ ـ قال ابن القيم رحمه الله [«الصواعق المرسلة» (٤/١٤٩٧)]: والغيرة عند المعطّلة النفاة من الكيفيّات النفسية، كالحياء، والفرح، والغضب، والسخط، والمقت، والكراهية، فيستحيل وصفه عندهم بذلك، ومعلوم أنّ هذه الصفات، من صفات الكمال المحمودة عقلًا، وشرعًا، وعرفًا، وفطرةً، وأضدادها مذمومةٌ عقلًا، وشرعًا، وعُرفًا، وفطرةً، فإنّ الذي لا يغار، بل تستوي عنده الفاحشة وتركها، مذمومٌ غاية الذم، مستحقٌّ للذم القبيح. اهـ.

التنبيه الثامن:

تأويل صفة «العجب» من صفات الله تعالى

(٣٥١١) حديث علي رضي الله عنه في ركوب الدّابة وفيه قول النبي ﷺ: «**إن ربك ليعجب من عبده إذا قال: ربّ اغفر لي ذنوبي إنّه لا يغفر الذنوب غيرك**».

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح.

قال المباركفوري في (٩/ ٤٠٩): «ليعجَب» بفتح الجيم.

قال الطيبيّ: أن يرتضي هذا القول، ويستحسنه استحسان المُتَعجِّب. انتهى.

وقال الجزري في «النّهاية» في معنى قوله ﷺ: «**عجِب رَبُّك من قوم يساقون إلى الجنة في السلاسل**»: أي عظم ذلك عنده وكبر لديه، أَعْلَمَ اللهُ أنه إنما يتعجب الآدميّ من الشيء إذا أعظم موقعه عنده، وخفي عليه سببه، فأخبرهم بما يعرفون، ليعلموا موقع هذه الأشياء عنده.

وقيل معنى «**عجِب ربك**»: أي رضي وأثاب، فسمّاه عجبًا مجازًا، وليس بعجب في الحقيقة، والأوّل الوجه..، وقال: وإطلاق التعجب على الله مجازٌ؛ لأنه لا تخفى على الله أسباب الأشياء، والتَّعجُب مما خفي سببه ولم يعلم. انتهى.

قلتُ : هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ كذا ينقل المباركفوري كلام أهل التأويل والتحريف في تعطيل صفة العجب لله تعالى، وأن نسبتها إلى الله تعالى من باب المجاز، لا على الحقيقة، ثم لا يَتعقَّب هذا التحريفَ بشيءٍ !!

٢ ـ المراد بالجزري الذي نقل الشارح تأويله: هو ابن الأثير صاحب كتاب «النّهاية في غريب الحديث»، وهو كتابٌ مشهورٌ، ومؤلفه قد سلك فيه مسلك الأشاعرة في تأويل الصفات.

وسيأتي التنبيه على المخالفات العقدِيَّة في كتابه «النِّهاية»، في هذه السلسلة إن شاء الله تعالى.

٣ ـ حملُ نصوص الصفات على المجاز، وصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى، إنما هو قول المؤوّلة المعطلّة لصفات الرب عزَّ وجلَّ، عافانا الله وإيّاك من التأويل، والتّعطيل، والتّحريف.

٤ ـ تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجازٍ، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«الإيمان» (ص٨٤)]: وبكل حالٍ، فهذا التقسيم هو اصطلاح حادثٌ بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلّم به أحدٌ من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحدٌ من الأئمة المشهورين في العلم. اهـ.

٥ ـ أهل السنة يُثبتون لله صفة «العجب» على الحقيقة اللائقة به.

ـ قال ابن أبي عاصم رحمه الله (٢٨٧هـ) في [«السنة» (١/ ٣٨٩)]: (باب في تعجُّبِ ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يُتقرب به إليه).

ـ وقال ابن بطَّة العكبري رحمه الله (٣٨٧هـ) في [«الإبانة» في قسم الردّ على الجهمية (٣/ ١٣١-١٣٢)]: باب «الإيمان بالتَّعجُّبِ» وقالت الجهمية: إن الله لا يعجب.

التنبيه التاسع:

تأويل صفة «الاستماع» من صفات الله تعالى

(٣٠٧٨) عن أبي أُمامة رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «**ما أذِن الله لعبد في شيء أفضل من ركعتين يصليها...**» إلخ الحديث.

قال المباركفوري في (٨/ ٢٢٩):

«ما أذِن الله»: أي ما أصغى، وما استمع.

قال في «القاموس»: أذن إليه وله، كفرح استمع

قال الطيبي: وهاهنا أذن عبارة عن الإقبال من الله بالرأفة والرحمة على العبد، وذلك أن العبد إذا كان في الصلاة وقد فرغ من الشواغل متوجها إلى مولاه مناجيًا له بقلبه ولسانه، فالله سبحانه أيضًا يُقبل عليه بلطفه وإحسانه، إقبالًا لا يُقبِل في غيره من العبادات.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ قال أبو عُبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله في [«غريب الحديث» (١/ ٣٤٥-٣٤٦)] بعد أن ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناده: «**ما أَذِنَ الله لشيءٍ كَأَذَنِه لنبي يتغنى بالقرآن**».

قوله: «كأذنه» يعني ما استمع الله لشيء كاستماعه لنبيٍ يتغنّى بالقرآن.

قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج، عن مُجاهد في قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ٢].

قال أبو عُبيد: سمِعت. أو قال: استمعت. ـ شك أبو عُبيد ـ. يُقال: أذنتُ للشيء آذنُ له أَذَنًا: إذا استمعت... اهـ.

ـ وقال البغوي رحمه الله في [«شرح السنة» (٤/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥)] قوله: «**ما أَذِنَ الله لشيء كأَذَنِه**».

يعني: ما استمع الله لشيءٍ كاستماعه، والله لا يشغله سمعٌ عن سمعٍ، يُقال: أذنت للشيء آذن أذنًا بفتح الذّال: إذا سمعت له... اهـ.

٢ ـ قال ابن كثير رحمه الله في [«فضائل القرآن» (ص١١٤ ـ ١١٦)] بعد أن أورد حديث «**ما أَذِنَ الله لشيءٍ كأَذَنِه لنبي يتغنى بالقرآن**»:

قال:... ومعناه أن الله تعالى ما استمع لشيءٍ كاستماعه لقراءة نبيٍّ يجهر بقراءته ويُحسّنها، وذلك أنّه يجتمع في قراءة الأنبياء طيب الصوت لكمال خلقهم وتمام الخشية، وذلك هو الغاية في ذلك، وهو سبحانه وتعالى يسمع أصوات العباد كلهم برّهم وفاجرهم، كما قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: سبحان الذي وسع سمعه الأصوات، ولكن استماعه لقراءة عباده المؤمنين أعظم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ الآية، ثم استماعه لقراءة أنبيائه أبلغ، كما دلّ عليه هذا الحديث العظيم.

ومنهم من فسّر الأذن هاهنا بالأمر.

والأول أولى لقوله: «**ما أذن الله لشيء أَذَنَه لنبي يتغنى بالقرآن**»، أي: يجهر به.

والأَذَنُ: الاستماع؛ لدلالة السياق عليه... ولهذا جاء في حديث

رواه ابن ماجه بسندٍ جيدٍ عن فَضالة بن عُبيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لله أشدُّ أذنًا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته»** اهـ.

٣ ـ تأويل صفة «الاستماع» لله تعالى: باللطف والإحسان، من تأويلات الأشاعرة، وغيرهم من أهل البدع.

٤ ـ أهل السنة يُثبتون صفة «السَّمع» لله تعالى على ما يليق به سبحانه، من غير تحريفٍ، ولا تأويلٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تشبيهٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

ـ قال ابن خزيمة رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (١/ ١٠٦)]: (باب إثبات السمع والرُّؤية لله جلّ وعلا الذي هو كما وصف نفسه: سميع بصير، ومن كان معبوده غير سميع بصير، فهو كافر بالله السميع البصير، يعبد غير الخالق الباري، الذي هو سميع بصير.

ـ وقال ابن منده رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (٣/ ٤٣)]:

(ومن صفات الله عزَّ وجلَّ التي وصف بها نفسه السمع والبصر).

التنبيه العاشر:

تأويل صفة «الحياء» من صفات الله تعالى

(٢٨٦٨) عن أبي داود الليثي رضي الله عنه: أن الرسول ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذا أقبل ثلاثة نفرٍ... الحديث وفيه: فقال النبي ﷺ:

«أما أحدهم فآوى إلى الله فآواه الله، وأما الآخر فاستحيىٰ، فاستحيىٰ الله منه..» الحديث. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

قال المباركفوري في (٧/ ٥١١): قال النووي: **«فاستحيىٰ الله منه»**: أي رحمه، ولم يُعذبه، بل غفر ذنوبه، وقيل: جازاه بالثواب. اهـ.

قلتُ: هاهنا ثلاث تنبيهات:

١ ـ هذا من المواضع التي اضطرب فيها الشارح.

٢ ـ ففي هذا الموضع خالف أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الحياء لله تعالى، فينقل التأويل، ولا يتعقّبه بشيء !!

٣ ـ أما في موضعٍ آخر (٩/ ٥٤٤) فيثبتها على طريقة أهل السنة والجماعة، ويرفض تأويلها فيقول:

وَصْفُهُ تعالى بالحياء: يُحمل على ما يليق به كسائر صفاته، نؤمن بها ولا نُكيّفها. اهـ.

التنبيه الحادي عشر:

تأويل صفة «النفس» من صفات اللَّه تعالى

(٣٦٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي. .»** الحديث.

قال المباركفوري في (١٠/ ٦٤ ـ ٦٥):

«فإن ذكرني في نفسِهِ، ذكرته في نفسي»: أي من ذكرني بالتنزيه والتقديس سرًّا، ذكرته بالثواب، والرَّحمةِ سرًّا، قاله الحافظ.

قلتُ : هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ هذا تأويلٌ باطلٌ من تأويلات الأشاعرة لصفة النفس لله تعالى.

٢ ـ المراد بالحافظ هنا هو ابن حجر العسقلاني ، وقد أكثر الشارح كغيره من الشُرَّاح والمتأخرين من النقل عنه في مسائل الاعتقاد وغيرها !!

٣ ـ ابن حجر في باب الأسماء والصفات قد سلك مسلك أهل التأويل والتفويض، وسار عليه في جميع تصانيفه؛ ومن أشهرها شرحه لصحيح البخاري فقد قال في مقدِّمته التي سماها «هَدْي الساري» (ص ٢٠٨): قوله: **«أطولهم يدًا»**: أي أسمحهن، ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث مُضافًا إلى الله تعالى، واتفق أهل السنة والجماعة [يعني

الأشاعرة]، على أنه ليس المُراد باليد الجارحة التي هي من صفات المُحدثات، وأثبتوا ما جاء من ذلك، وآمنوا به.

فمنهم من وقف ولم يتأوّل.

ومنهم من حمل كل لفظٍ منها على المعنى الذي ظهر له، وهكذا عمِلوا في جميع ما جاء من أمثال ذلك. اهـ.

وقال في آخر «الشرح» (١٣/٤٦٦): وإذا ثبت ذِكرُ الصَّوت بهذه الأحاديث الصحيحة، وجب الإيمان به، ثم:

إمّا التفويض، وإما التأويل، وبالله التوفيق. اهـ.

قلت: وشرحه لصحيح البخاري مليءٌ بالمخالفات العقديّة لأهل السنة والجماعة في جميع أبواب الاعتقاد: الإيمان، والأسماء والصفات، والقدر، والتبرك بآثار الصالحين، وغيرها من أبواب الاعتقاد التي سار فيها على طريقة الأشاعرة، وقد تتبع أحد المعاصرين أخطاء ابن حجر في شرحه هذا، وأخرجها في جُزءٍ، فكان عدد المخالفات التي وقف عليها (١٩٥) مخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، والله المستعان.

ولهذا قال الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله في نصيحته لصدّيق حسن خان:

«.. واعلم أرشدك الله أن الذي جرينا عليه، أنه إذا وصل إلينا شيءٌ من المصنفات في التفسير، أو شرح الحديث، اختبرناه، واعتبرنا معتقده في: العلوِّ، والصفات، والأفعال، **فوجدنا الغالب على كثيرٍ من المتأخرين، أو أكثرهم مذهب الأشاعرة، الذي حاصله: نفي العلوِّ، وتأويل الآيات في هذا الباب بالتأويلات الموروثة عن بشر المريسي،**

وأضرابه من أهل البدع والضلال، ومن نظر في شروح البخاريّ، ومسلم ونحوهما، وجد ذلك فيها . . الخ.

وقد سبق ذكرها في المقدمة.

ولقد صرح أهل السنة والجماعة بما وقع فيه العسقلاني في «شرحه» من العقائد المخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة.

ـ فقال الشيخ **سُليمان بن سحمان** رحمه الله في [«تنبيه ذوي الألباب السليمة» (ص١٥٥)]: وأمّا قول ابن حجر: أن تسمية هؤلاء [مانعي الزكاة] أهل ردّة تغليبًا مع الصنفين الأوّلين، وإلا فليسوا بكفارٍ، انتهى.

فهذا تأويلٌ منه، وليس بأبشع، ولا أشنع ممّا تأوّله في الصفات، وقد ثبت ذلك في الكتاب، والسنة؛ لأنهم رأوا ذلك مُستحيلًا في عقولهم، وإذا كان صدر منهم ذلك في صفات رب العالمين، وتأوّلوها بما لا يليق بجلال الله، وعظمته، فكيف لا يتأوّلون ما صدر من الصحابة مما يخالف آراءهم وتُحِيلُه عقولهم؟! اهـ.

ـ وقال شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في رسالته إلى عبدالله بن محمد بن عبداللطيف في [«الدرر السنية» (١/ ٥٠ ـ ٥١)]:

ومما يُهوّن عليك مخالفة من خالف الحقَّ وإن كان من أعلم الناس وأذكاهم وأعظمهم جاهًا ولو اتبعه أكثر الناس، ما وقع في هذه الأُمة من افتراقهم في أصول الدين وصفات الله تعالى، وغالب من يدعي المعرفة وما عليه المتكلّمون وتسميتهم طريقة رسول الله ﷺ حشوًا وتشبيهًا وتجسيمًا، مع أنك إذا طالعت كتابًا من كُتب الكلام ـ مع كونه يزعم أن هذا واجب على كل واحدٍ وهو أصل الدين ـ تجد الكتاب من أوّله إلى آخره لا يستدلّ على مسألة منه بآيةٍ من كتاب الله ولا حديثٍ عن

رسول الله ﷺ اللهم إلا أن يذكره ليحرّفه عن مواضعه.

وهم مُعترفون: أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي بل من عقولهم، ومُعترفون: أنهم مُخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في «فتح الباري» في مسألة الإيمانِ على قول البخاري: وهو قولٌ وعمل ويزيد وينقص، فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخّرين ولم يردّه. اهـ.

٤ ـ الذي عليه أهل السنة إثبات «النفس» لله تعالى على الحقيقة اللائقة به سبحانه.

قال ابن خُزيمة رحمه الله في [«التوحيد» (١/ ١١و١٣)]: (باب إثبات النفس لله عز وجل من الكتاب).

و(باب ذكر البيان من خبر النبي ﷺ في إثبات النفس لله عز وجل).

التنبيه الثاني عشر:

تأويل حديث: «ليلقين الله وهو عنه مُعرض»

(١٣٥٥) عن وائل بن حُجرٍ رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ من حضرموت ورجلٌ من كندة إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي: يا رسول الله، إن هذا غلبني على أرض لي... الحديث.

وفية قوله ﷺ: **«لئن حلف على مالك ليأكله ظُلمًا، ليلقين الله وهو عنة مُعرض»**.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

قال المباركفوري في (٤/ ٥٧٠):

«مُعرض» قال الطيبي: هو مجازٌ عن الاستهانة به، والسخط عليه، والإبعاد عن رحمته، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ﴾.

(٢٨٦٨) عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه: أن الرسول ﷺ: بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفرٍ... الحديث وفيه: **«وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه»**.

قال المباركفوري (٧/ ٥١١):

أي لم يرحمه، وقيل: سخط عليه، وهذا محمول على أنه ذهب

مُعرضًا لا لعُذرٍ وضرورة، قاله النووي.

قال الحافظ ـ ابن حجر ـ: أي سخط عليه. . . وإطلاق الإعراض وغيره في حقّ الله تعالى، على سبيل المُقابلة، والمُشاكلة، فيُحملُ كُلّ لفظٍ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى.

قلتُ : هاهنا تنبيهان:

١ ـ حمل إعراض الله تعالى عن العصاة والكفار على المجاز، أو المشاكلة، قول الأشاعرة النافين لحقيقة صفات الله تعالى.

٢ ـ أهل السنة يثبتون إعراض الله تعالى عمّن يشاء من خلقه حقيقةً، على ما يليق به سبحانه وتعالى، كسائر الصفات.

ـ قال ابن منده رحمه الله [«كتاب التوحيد» (٣/ ٦٠)]:

(ذكر ما يدل على أن الله عزَّ وجلَّ يُعرض عما يكره ولا ينظر إليه).

ثم ذكر الأدلة على ذلك.

التنبيه الثالث عشر:

تأويل حديث:.. رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن

(٢٦٤٨) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال ﷺ: **«إن في الجنّة جنّتين من فضة، آنيتها وما فيها، وجنّتين من ذهب، آنيتها وما فيها، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم: إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنه عدن»**.

قال المباركفوري في (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣):

قال عياض: كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيرًا، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها، وإيجازها، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾، فمُخاطبة النبي ﷺ لهم برداء الكبرياء على وجهه، ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يفهم ذلك تاه، فمن أجرى الكلام على ظاهره، أفضى به الأمر إلى التّجسيم، ومن لم يتّضح له، وعَلِمَ أن الله مُنزه عن الذي يقتضيه ظاهرها؛ إمّا أن يكذب نقلتها، وإمّا أن يؤوّلها؛ كأن يقال: استعار لعظيم سلطان الله، وكبريائه، وعظمته وهيبته، وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمته. انتهى ملخصًا.

ثم نقل كلام غيره من الأشاعرة في تأويل هذا الحديث.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ هكذا يطيل الشارح كعادته في نقل تأويلات الأشاعرة في أحاديث الصفات، ولا يتعقّبهم بشيء!!

٢ ـ لا يخفى ما في كلام القاضي عياض من:

أ ـ اتهام من أمرّ الصفات على ظاهرها بالتشبيه والتجسيم. ولا يخفى أن هذا هو قول أهل السنة والجماعة. كما سبق بيان ذلك في المقدمة.

قال أبو حاتم رحمه الله: علامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مُشبِّهة ونابتة. [روه اللالكائي (١/ ١٧٩)].

ب ـ الدَّعوة إلى التأويل المذموم الذي اصطلح عليه أهل الكلام.

٣ ـ يُحاول أهل التحريف تأويل قول النبي ﷺ «**رداء الكبرياء على وجهه**» إلى صرفها عن ظاهرها بلا بُرهان، فتراهم يقولون: المراد «برداء الكبرياء» المانع الذي يكون على أَعين الخلق بسبب ضعفهم عن رؤيته تعالى، فإذا شاء الله رفع ذلك عنهم فقوّى أبصارهم لتمكن من رؤيته في جنة عدن.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحريف المذموم لنصوص الصفات، وأن على مُقتضى قولهم إنه لو زال المانع عن أعين العباد لرأوه في الدنيا كذلك.

٤ ـ قال ابن تيمية رحمه الله [«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٩١)] بعد أن ذكر هذا الحديث، وحديث: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، نادى مُناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يُريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما**

هو؟ ألم يُبيّض وجوهنا؟ ويُثقِل موازيننا؟ ويُدخلنا الجنة؟ ويُجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أَعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من النَّظر إليه، وهي الزيادة».

قال: وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح، وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السنة والجماعة، وإنما يُكذب بها أو يحرفها الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم الذين يُكذِّبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة. اهـ.

التنبيه الرابع عشر:

تأويل معنى: كَنَف الله عزَّ وجلَّ

(٢٦١٢) حديث جابر رضي الله عنهما قال: رسول الله ﷺ: «**ثلاثٌ من كُنَّ فيه نشر الله عليه كنفه وأدخله الجنة: الرفق بالضعيف. .**» الحديث.

قال المباركفوري في (٧/ ١٩٦):

«كَنفه»: بكاف ونون وفاء مفتوحات، وهو الجانب والناحية، وهذا تمثيل لجعله تحت ظلّ رحمته يوم القيامة.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ لا يحمل أحاديث الصفات على التمثيل إلا معطلة الصفات.

٢ ـ مُعتقد أهل السنة والجماعة حمل صفات الله تعالى على حقيقتها اللائقة بالله عزَّ وجلَّ، ومن ذلك الكلام على معنى كنفه:

ـ قال الخلال رحمه الله في [«السنة» (باب يضع كنفه على عبده تبارك وتعالى)]:

أخبرني محمد بن أبي هارون، ومحمد بن جعفر، أن أبا الحارث حدّثهم قال: قلت لأبي عبدالله: ما معنى قول: «**إن الله يُدني العبد يوم القيامة، فيضع عليه كنفه**».

قال: هكذا نقول: «**يُدنيه ويضع كنفه عليه**» كما قال، يقول له: «**أتعرف ذنب كذا**»؟

قال الخلال: أنبأنا إبراهيم الحربي قال: قوله: «**فيضع عليه كنفه**»، يقول: ناحيته.

قال إبراهيم: أخبرني أبو نصر، عن الأصمعي يُقال: نزل في كنف بني فلان أي في ناحيتهم.

[من كتاب «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٨٥) نقلًا من كتاب «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» للغنيمان (٢/ ٤١٧)].

ـ قال البخاري رحمه الله في [«خلق أفعال العباد» (٣٢٩)]:

قال عبدالله بن المبارك: كنفه: يعني ستره.

ـ وقال الدارمي رحمه الله في [«النقض على بشر المريسي» (ص٤٦٨)] وهو يتكلم على حديث البخاري (٢٤٤١) «**إن الله يُدني المؤمن، فيضع عليه كَنَفَهُ ويَسْتُرُه**».

قال: فتأويل هذا أنه على السِّتر مع القُرب والدُّنوِ والمناجاة التي قالها النبي ﷺ. اهـ.

والمراد بالتأويل هنا التفسير، ليس المراد به ما هو متعارف به عند أهل البدع من صرف الكلام عن حقيقته، كما سبق في المقدمة.

وانظر في معنى الحديث كتاب «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (٣/ ٧٩) لأبي موسى المديني (٥٨١هـ).

التنبيه الخامس عشر:

تأويل الحُجُب التي احتجب الله بها عن خلقه

(٢٦٧٦) عن صهيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: **«إذا دخل أهل الجنة الجنة، نادى مُنادٍ: إن لكم عند الله موعدًا، قالوا: ألم يبيض وجوهنا، ويُنجينا من النار، ويُدخلنا الجنة؟ قالوا: بلى، فيكشف الحجاب، قال: فوالله ما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من النظر إليه»**.

قال المباركفوري في (٧/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨):

والظاهر أن المُراد بالحجاب: حجاب النور الذي وقع في حديث أبي موسى رضي الله عنه عند مسلم ولفظه: **«حِجابُهُ النُّور لو كشفه لأحرقت سُبحات وجههِ ما انتهى إليه بصره من خلقه»**.

قال الطيبي في شرح حديث أبي موسى: إنّ فيه إشارةً إلى حجابه خلاف الحجب المعهودة فهو محتجبٌ عن الخلق بأنوار عزّه وجلاله وأشعّة عظمته وكبريائه، وذلك هو الحجاب الذي تدهش دونه العقول، وتبهت الأبصار، وتتحيَّر البصائر، فلو كشفه فتجلّى لما وراءه بحقائق الصفات، وعظمة الذات، لم يبق مخلوقٌ إلا احترق، ولا منظور إلا اضمحل.

وأصل الحجاب: الستر الحائل بين الرائي والمرئي، والمُراد به هنا: منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر، فقام ذاك المنع مقام الستر الحائل، فعُبِّر به عنه، وقد ظهر من نصوص الكتاب والسنة؛ أن الحالة المشار إليها في هذا الحديث: هي في دار الدنيا المُعدَّة للفناء، دون الآخرة المُعدَّة للبقاء، والحجاب في هذا الحديث وغيره، يرجع إلى الخلق؛ لأنهم هم المحجوبون عنه. اهـ.

قلتُ : هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ تأويل الحُجب التي احتجب الله عز وجل بها عن خلقه بمنع الأبصار من الرُّؤية هو قول الأشاعرة لا قول أهل السنة.

٢ ـ أهل السنة والجماعة يُثبتون أن الله تعالى قد احتجب بالنُّور والنَّار وبما شاء من الحُجب على الحقيقة، وأنَّه سبحانه وتعالى لو كشف الحُجب عن وجهه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، كما جاء بذلك الحديث.

٣ ـ انظر في إثبات الحُجُب لله تعالى كتاب «نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل في التوحيد» (ص٤٦٩)، وكتابه «الردّ على الجهمية» (ص٦٠) «باب الاحتجاب».

٤ ـ وانظر في نقض كلام الأشاعرة في هذه المسألة كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله «نقض تأسيس الجهمية» (٣/ ١٤٥ ـ ١٥٤ المخطوط) أو تحقيق راشد الطيار [«رسالة دكتوراه ـ أصول الدين بالرياض ١٤١٣هـ»] فقد أبطل شبههم بأكثر من أربعين وجهًا.

التنبيه السادس عشر:

تأويل حقيقة الميزان

(٣٢٣٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «.. **وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع**».

ـ قال المباركفوري في (٨/ ٤١٠):

قال الخطابي: الميزان هنا مَثَلٌ؛ وإنما هو قسمته بالعدل بين الخلق.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ هكذا نقل الشارح كلام الخطابي في تأويل حقيقة الميزان، ولم يتعقبه بشيء!!

٢ ـ ليس هذا بمعتقد أهل السنة والجماعة في الميزان فإن أهل السنة يُثبتون ميزانًا حقيقيًّا له كفّتان يُوزن فيه العمل وصاحبه.

٣ ـ سأل سهل بن محمد علي بن المديني عن عقيدته فقال له: «قلت: أعزك الله السنُّة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها لم يؤمن بها لم يكن من أهلها، ـ فذكرها له ـ وفيها: والإيمان بالميزان يوم القيامة يُوزن العبد ولا يَزن جناح بعوضة، وتُوزن أعمال العباد كما جاءت به الآثار، الإيمان به والتصديق والإعراض عمّن ردّ ذلك وترك

مجادلته. [اللالكائي (١/ ١٦٥ -١٦٦)].

ـ وقال ابن ناصر الدين في [«منهاج السلامة في ميزان القيامة» (ص١٣٠)]: وإثبات ميزان الآخرة مذهب الفرقة الناجية القاهرة، ومن خالفهم رُمي بمخالفة الشريعة، ونبز بالبدعة الشنيعة.

٤ ـ سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٠٢)]:

عن الميزان: هل هو العدل؟ أم له كفتان؟

فأجاب: الميزان هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل كما دلّ على ذلك الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾، ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾، وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ...﴾، وهذا وأمثاله مما يُبيِّن أن الأعمال تُوزن بموازين تُبين بها رجحان الحسنات على السيئات، وبالعكس، فهو ما به تبين العدل. اهـ.

وانظر «الشريعة» للآجري رحمه الله (باب: الإيمان بالميزان أنه حقٌّ توزن به الحسنات والسيئات) (٣/ ١٣٢٨).

و«السنة» للبربهاري رحمه الله (ص٧٠).

و«منهاج السلامة في ميزان القيامة» لابن ناصر الدين رحمه الله، وغيرها من كُتب عقائد أهل السنة والجماعة. والله أعلم.

٥ ـ الخطابي في باب الأسماء والصفات سلك مسالك أهل التأويل والتعطيل في كثير من الصفات كما في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» فقال فيه وهو يتكلم عن صفة «القَدم والرِّجل» لله تعالى. واختلاف الناس في زمانه نحو أحاديث الصفات فقد انقسموا فيها على حزبين:

١ ـ مُنكر لما يُروى من نوع هذه الأحاديثِ رأسًا. . .

٢ ـ طائفة مُسلِّمةٌ للرِّواية فيها ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهبًا يكادُ يُفضي بهم إلى القول بالتشبيه!!

ونحن نرغب عن الأمرين ولا نرضى بواحدٍ منهما مذهبًا فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طرق النقل والسَّند تأويلًا. . ثم أخذ يذكر كلام اهل التعطيل والتأويل من هذه الصفة.

التنبيه السابع عشر:

القول بمشروعية التبرك بأهل الفضل!

قال في حديث (٩١٤) أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لما رمى رسول الله ﷺ الجمرة نحر نسكه ثم ناول الحالق شقة الأيمن فحلقه فأعطاه أبا طلحة، ثم ناوله شقّه الأيسر فحلقه فقال: اقسمه بين الناس.

قال المباركفوري في (٣/ ٦٥٩):

«اقسمه بين الناس»: فيه مشروعية التبرُّك بشعرِ أهل الفضل ونحوه.

قلتُ:

١ ـ قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١/ ١٠٣، ١٠٤)]:

وهذا غلطٌ ظاهرٌ، لا يُوافقهم عليه أهل العلم والحقّ، وذلك أنّه ما ورد إلا في حقِّ النبي ﷺ، فأبو بكر وعمر وذو النورين عثمان وعليّ وبقية العشرة المبشرين بالجنة، وبقية البدريين، وأهل بيعة الرضوان، ما فعل السلف هذا مع واحدٍ منهم، فيكون هذا منهم نقصًا في تعظيم الخلفاء التعظيم اللائق بهم أو أنهم لا يلتمسون ما ينفعهم، فاقتصارهم على النبي ﷺ يدلُّ على أنه من خصائص النبي ﷺ. اهـ.

٢ ـ وقال الشيخ ابن باز رحمه الله في تعقُّباتِهِ على ابن حجر في قوله بجواز التبرك بآثار الصالحين كما في شرح الصحيح (٣/ ١٣٠ ـ ١٤٤):

التَّبرك بآثار الصَّالحين غير جائزٍ، وإنما يجوز ذلك بالنبي ﷺ خاصّةً لما جعل الله جسده وما ماسه من البركة، وأما غيره فلا يُقاس عليه لوجهين:

الوجه الأول: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غير النبي ﷺ ولو كان خيرًا لسبقونا إليه.

الوجه الثاني: سدُّ ذريعة الشرك؛ لأن جواز التبرك بآثار الصالحين يُفضي إلى الغلوّ فيهم وعبادتهم من دون الله، فوجب المنع من ذلك. اهـ.

وانظر كذلك كتاب «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» (ص١٨٦).

التنبيه الثامن عشر:

نفي المكان لله تعالى

قال المباركفوري (٧/ ٢٣٤):

«**على وجهه في جنة عدن**»: راجع إلى القوم.

وقال عياض: معناه راجع إلى النّاظرين، أي وهم في جَنّة عدنٍ، لا إلى الله فإنّه لا تحويه الأمكنة سبحانه وتعالى. اهـ.

قلتُ:

١ ـ قوله «راجع إلى القوم»: مُراده الإخبار بأن القوم في جَنّة عَدنٍ، لا أنهم يرون الله تعالى في جنة عدنٍ، يقولون ذلك فرارًا من إثبات علوّ الله تعالى، واستوائه على عرشه، الذي يستلزم عندهم إثبات المكان. ـ زعموا ـ

٢ ـ قال ابن القيّم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٠٧)]: شبهتهم في نفي الجهة، أنّه يُوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يُوجب إثبات الجسمية. اهـ.

[وانظر «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٦٤)].

قلت: هذا يلزم أهل التأويل والتعطيل، أما أهل السنة الذين عصمهم الله تعالى من علم الكلام وأهله، فقد نطقوا بما جاءت به

النصوص من إثبات العلو والاستواء، وأثبتوا لله مكانًا وهو فوق العرش، واتبعوا ما جاءت به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فسعدوا في الدنيا، والآخرة.

٣ ـ ومن النصوص الدّالة على علوّ الله تعالى على خلقه، وارتفاع مكانه سبحانه:

قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وقول النبي ﷺ للأمة السوداء: «**أين الله؟**» فقالت: في السماء.. الحديث وفيه: فقال ﷺ: «**اعتقها فإنها مؤمنة**» [رواه مسلم (٥٣٧)].

وحديث الشفاعة الطويل: «**فأستأذن على ربي في داره**» [رواه البخاري (٧٤٤٠)].

وحديث الإسراء: «فعلا به إلى الجبار، فقال وهو مكانه..» الحديث. [رواه البخاري (٧٥١٨)].

ونصوص السلف الصالح، وأهل السنة على مرّ العصور في إثبات علوّ الله تعالى، وإثبات مكانه فوق عرشه كثيرةٌ، قد بسطتها في غير هذا الموضع، ومنها:

١ ـ قال الفُضيل بن عِياض (١٧٨هـ) رحمه الله: إذا قال لك جهمي: أنا أكفر برب يزولُ عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء. [رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦١)].

٢ ـ عبدالله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله.

قال محمد بن سلام: سألت عبدالله بن المبارك في نزول ليلة النصف من شعبان.

فقال عبدالله: يا ضعيف ليلة النصف؟ ينزل كل ليلة.

فقال الرجل: يا أبا عبدالرحمن كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟

فقال عبدالله: ينزل كيف يشاء.

[«عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (٤٢)].

٣ ـ قال حمّاد بن زيد (١٧٩هـ) رحمه الله: سأل بشر بن السري حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء: «**ينزل الله إلى السماء الدنيا**» يتحول من مكان إلى مكان؟ فسكت حماد بن زيد ثم قال: هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف يشاء.

[رواه الخلال في كتاب «السنة» كما «درء التعارض» (٢/ ٢٤، ٢٥)].

٤ ـ وقال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله: أن الجهمية أعداء الله، وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق، وأنه لا يُعرَفُ لله مكان، وليس على عرش، ولا كرسي، وهم كفارٌ فاحذروهم.

٥ ـ قال عُبيدالله بن محمد بن بطّة العُكبري (٣٨٧هـ) رحمه الله في [«الإبانة» «الردّ على الجهمية» (٣/ ١٤١)] وهو يردّ على الجهمية الذين يقولون إن الله في كل مكان قال:

«لكِنّا نقول: إن الله تعالى في أرفع الأماكن، وأعلى عليين، قد استوى على عرشه فوق سماواته... الخ.

التنبيه التاسع عشر:

شرحه لبعض أسماء الله الحسنى على طريقة المعطلة أهل الكلام

قال المباركفوري في (٩/ ٤٨٢ ـ ٤٨٩): وهو يشرح أسماء الله تعالى:

«القابض»: أي الذي يمسك الرزق وغيره من الأشياء عن العباد بلطفه وحكمته، ويقبض الأرواح عند الممات.

«السميع»: المُدركُ لكُلِّ مسموع.

«البصير»: المُدركُ لكُلِّ مبصر.

«العليّ» فعيلٌ من العلو، وهو البالغ في علوِّ الرُّتبة، بحيث لا رُتبة إلا وهي مُنحطة عن رُتبته.

وقال بعضهم: هو الذي علا عن الإدراك ذاته وكبر عن التصور صفاته.

«الودود»: هو فعول بمعنى مفعول من الودِ المحبة، يُقال: وددّت الرجل أوده ودًّا إذا أحببته، فالله تعالى مودود أي محبوب في قلوب أوليائه، أو هو فعول بمعنى فاعل، أي أنه يُحب عباده الصالحين، بمعنى أنه يرضى عنهم.

قلتُ : هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ لا يخفى أن المباركفوري قد سلك في شرحه لهذه الأسماء الحسنى لله تعالى مسلك أهل التأويل والتحريف ممن لا يثبتون حقيقة صفات الربِّ عز وجل على ما يليق به سبحانه وتعالى.

٢ ـ شَرْحُ اسمي السميع والبصير لله تعالى: بالإدراك فقط.

إنما هو تلبيسٌ من الأشاعرة النافين لحقيقة صفتي السمع والبصر لله تعالى.

٣ ـ تفسير علوّ الله تعالى بأنه علوّ الرُّتبة، والمنزلة، لا أنه علوّ الذات والمكان إنما هو حقيقة قول المُعطّلة لحقيقة علوّ الله تعالى على خلقه.

٤ ـ سبق بيان بطلان تأويل الشارح لصفة محبة الله عز وجل بالرضا في التنبيه (السادس).

التنبيه العشرون:

مسألة التبرك بقراءة صحيح البخاري رحمه الله

قال المباركفوري في مقدمة كتابه في (١/ ١١١ ـ ١١٥):

«تنبيه»: قال الشيخ أبو محمد عبدالله بن أبي جمرة: قال لي من لقيت من العارفين عمن لقيه من السادة المقر لهم بالفضل أن «صحيح البخاري» ما قُرئ في شدةٍ إلا فُرِّجت، ولا ركب به مركب إلا نجت.

وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير: وكتاب البخاري الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام.

وقال الشيخ عبدالحقّ الدَّهلوي في «أشعة اللمعات»: قرأ كثيرٌ من المشائخ والعلماء الثقات صحيح البخاري لحصول المرادات وكفاية المهمات وقضاء الحاجات، ودفع البليات، وكشف الكُربات، وصحة الأمراض وشفاء المرضى، وعند المضائق والشدائد، فحصل مُرادهم وفازوا بمقاصدهم، ووجدوه كالترياق مُجربًا، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة.

ونقل السيد جمال الدين المحدث عن أُستاذه السيد أصيل الدين أنه قال: قرأت صحيح البخاري نحو عشرين ومائة مرّة في الوقائع

والمُهمّات لنفسي وللناس الآخرين فبأيّ نيةٍ قرأته حصل المقصود وكفى المطلوب. انتهى مُترجمًا بالعربية.

قلت: قد أجاز كثيرٌ من أهل العلم في هذا الزمان قراءة «صحيح البخاري» وختمه لشفاء الأمراض ودفع المصائب وحصول المقاصد، فيجتمعون ويقرأ بعضهم الجزء الأول منه مثلا وبعضهم الجزء الثاني، وبعضهم الثالث، وهكذا فيختمونه باجتماعهم ثم يدعون الله تعالى لشفاء مرضاهم، أو لدفع مصائبهم، أو لحصول مقاصدهم.

واستدلوا على ذلك بأن قراءته بتمامه رقيةٌ لشفاء المرضى ودفع المصائب وحصول المقاصد، والرقية بما ليس فيه شرك ولا كلمة لا يفهم معناها جائزة بالإتفاق.

فإن قيل: كيف علموا أن قراءته بتمامه، رُقية ولم يثبت كونه رُقية لا بالكتاب، ولا بالسنة، ولا بالإجماع؟

يُقال: كون شيءٍ من الآيات القرآنية، أو ذكرٍ، أو دعاءٍ من الأذكار، أو الأدعية المأثورة رُقيةً لشيءٍ من الأمراض، وجواز الاسترقاء به لا يتوقف على ثبوت كونه رُقيةً من الكتاب والسنة، فقد روى البخاري في «صحيحه» عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «انطلق نفرٌ من أصحاب النبي ﷺ في سفرةٍ سافروها حتى نزلوا على حيٍّ من أحياء العرب فاستضافوهم، فأبوا أن يضيفوهم، فَلُدِغ سيد ذلك الحيّ فسَعَوا بكل شيءٍ ـ لا ينفعه شيء».. الحديث. وفيه: فقال: «**وما يُدريك أنها رقية؟**».

قال الحافظ في «الفتح»: وزاد سليمان بن قتة في روايته بعد قوله: «**وما يُدريك أنها رقية**»؟.

قلت: ألقي في روعي.

والدارقطني من هذا الوجه: فقلت: يا رسول الله شيءٌ ألقي في روعي».

وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علمٌ متقدمٌ بمشروعية الرقى بالفاتحة، ولهذا قال له أصحابه لما رجع: ما كنت تحسن رُقية. كما وقع في رواية معبد بن سيرين انتهى.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ اعتقاد التوسل بصحيح البخاري لكشف الكربات، وإزالت النكبات من بدع الصوفية المحدثة التي ارتضاها المصنف وأخذ يستدل على جوازها.

٢ ـ ابن أبي جمرة أحد شُرّاح «صحيح البخاري» وهو صوفي، وينقل عن المجاهيل ممن لقيهم من العارفين!!

٣ ـ أنكر أحد طلاب الشارح هذه البدعة فقال معلقًا على كلام الشارح: ونحن نرى خلاف ذلك.. نرى أن شفاء المرضى، ودفع الشدائد، ونجاة المراكب بمن فيها،.. ليست من وظائف صحيح البخاري، ولا دواعي وجوده أو قراءته، فإن وجوده بالمراكب لا يمنعها من الغرق، ووجوده في البيوت لا يمنعها من الحريق.. والوقائع الدالة على ذلك لا تحصى نقلًا وعقلًا.. وأنه لو صحّ ما قاله الشيخ ابن أبي جمرة لكان المصحف.. أولى بهذه الخصائص منه.. بل بأكثر منها.. ولا جدال في ذلك.. وإن استعظمه المستعظمون.. وإنما الحرص على «صحيح البخاري» وموالاة قراءته في العمل بما فيه من فرائض الدين

ونوافله.. اتباعًا لنبينا الكريم وتأسيًا به.. صلوات الله عليه وسلامه.

والذي نحن به موقنون؛ أن من يُنجي المراكب في البر والبحر، ويَشفي المرضى في الليل والنهار، ويكشف الكربات، ويغيث المضطرين.. ليس إلا الله سبحانه.. القريب المجيب، بمحض فضله ومشيئته وحده واستجابة لمن دعاه من الصالحين بقلب سليم ولسان مبين.

قضاء الحاجات وكشف الكربات، ونجاة الراكب.. ليست إذن «صحيح البخاري» أو سواه في بيت أو مركب، ولا بتعليق الحجب والتمائم في الأعناق، والآباط.. إنما هي مقادير وفق مشيئة الله سبحانه بعد أخذ الأسباب الصحيحة المعلومة للناس. اهـ.

٤ ـ وكتاب البخاري على الإجمال توسّع فيه الجهلة على مدار القرون حتى وجد من يحلف به من دون الله. والله المستعان.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية

في كتاب

«عون المعبود شرح سنن أبي داود»

جمع

أبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

المقدمة

إن الحمد للّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضلّ له، ومن يُضلل، فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله لا وحده شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا هو الجزء الثاني من «التنبيهات الجلية على الأخطاء العقديّة»، وهو يتناول كتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» لأبي عبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي(١).

---

(١) إذ يقول في مقدمة الكتاب: إن هذه الفوائد المتفرقة، والحواشي النافعة على أحاديث سنن أبي داود جمعتها من كُتب أئمة هذا الشأن........ وأما الجامع لهذه المهمات المذكورة من الترجيح والتحقيق وبيان أدلة المذاهب والتحقيقات الشريفة، وغير ذلك من الفوائد الحديثية... لأخينا أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي المسمى بغاية المقصود في حلِّ سنن أبي داود... وقد أعانني شارحه في الحاشية في جلّ المواضع، وأمدني بكثير من المواقع.. اهـ.

قلت: وقد كُتب اسم أبي الطيب على ظاهر غلاف الكتاب ونُسب إليه!!

فائدة: قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي رحمه الله في كتابه [«الدعوة إلى الله في أقطار =

وهو من الشروح المختصرة المتداولة بين طلبة العلم، الذي يعتقد كثيرٌ منهم، أن الشارح قد سلك فيه منهج أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، لما له من كلام حسنٍ في بعض المواطن التي شرح فيها أحاديث الصفات، وافق فيها أهل السنة والجماعة، وخاصةً من وقف على كلامه في كتاب «السنَّة» من هذا الشرح.

وعند تتبعي لكلام الشارح في مسائل الاعتقاد، وخاصةً أحاديث الأسماء والصفات، وجدته قد اضطرب كثيرًا في هذا الباب، كحال كثير من المتأخّرين ممن اشتغل بالتصنيف في الإعتقاد، والتفسير، والحديث وغيرها من أبواب العلم.

١ ـ فتارةً يوافق أهل السنة والجماعة في الإثبات، بل ويتعقّب أهل التأويل والتحريف عند تأويلهم لأحاديث الصفات.

٢ ـ وتارةً أخرى يأوّل الصفة تأويل الأشاعرة، باستخدام المجاز، ونفي حقيقة الصفات عن الله تعالى.

٣ ـ وتارة ثالثة ينقل كلام أهل التأويل، والتعطيل، من الأشاعرة، والجهمية، ويرتضيه، ولا يتعقّبه بشيءٍ.

والمقصود هنا إيقاف طالب العلم على بعض المخالفات العقديّة الموجودة في كتاب «عون المعبود»، واعلم أني لم استوعبها، فليس هذا من شرطي في هذا السلسلة، وإنما أردت تنبيه وتحذير طالب العلم

= مُختلفة» (ص١٧١)]: كانت عندي نسخة من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» تأليف جماعة من عُلماء أهل الحديث منهم شيخنا عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري كما أخبرني رحمه الله هو بذلك، ولا تصح نسبته لشخصٍ واحدٍ؛ وإن كان الشيخ شمس الحق العظيم أبادي هو الذي كان يُنفق على أولئك الجماعة زمان تأليفه ويُشاركهم في العمل. اهـ.

عند رجوعه لهذا الشرح، أن يكون على حذرٍ، واستيقاظ من كلام الشارح في مسائل الاعتقاد، ألا يدخل عليه شيءٌ مما وقع فيه الشارح من مُخالفاتٍ لاعتقاد أهل السنة والجماعة وهو غافلٌ عنها، فإن القلب ضعيفٌ، والشبه خطّافةٌ، فقد تقع الشبه في القلب فتتمكن منه، فيجتهد في إخراجها فلا يُوفَّق إلى ذلك، والله المستعان.

وقد قال بعض السلف: سمعت من مبتدعٍ قولًا، أجتهد في إخراجه من قلبي، وسمعي، ولا يتمّ لي ذلك.

[«رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الحرف والصوت» (ص٢٣٤)].

وقال معمر: كنت عند ابن طاووس في غدير له، إذ أتاه رَجلٌ يُقال له: صالحٌ، يتكلّم في القدر، فتكلم بشيءٍ منه، فأدخل ابن طاووس إصبعيه في أُذنيه، وقال لابنه: أدخل إصبعيك في أذنيك، واشدد، حتى لا تسمع من قوله شيئًا؛ فإن القلب ضعيف.

[رواه ابن بطة في «الإبانة» (كتاب القدر) (١٧٧٨)].

وآثار السلف في التحذير من السماع من أهل البدع كثيرةٌ جدًّا لمن تتبعها، ووفِّق للعملِ بها.

والله أسأل أن يعصمنا من الزلل، وأن يوفقنا لاتباع السنة، والعمل بها.

كتبه

أبو عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان

عفا الله عنه

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

التنبيه الأول:

تأويل صفة «النظر» من صفات الله تعالى

(٤٠٧٩) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: **«من جرَّ ثوبه خُيلاء، لم ينظرِ الله إليه يوم القيامة»**.

قال الشارح في (١١/ ٩٥): النَّظر: حقيقةٌ في إدراك العين للمرئي، وهو هنا مجازٌ عن الرحمة، أي لا يرحمه الله، لامتناع حقيقة النّظر في حقّه تعالى، والعلاقة هي السببية...

وقال في (١١/ ٩٧): عند حديث (٤٠٨١): **«ثلاثة لا يُكلِّمهم الله ولا ينظرُ إليهم.. الحديث»**.

قال: **«لا ينظر إليهم»**: أي يعرض عنهم، ونظره تعالى لعباده رحمته، ولطفه بهم. اهـ.

قلتُ:

لا يخفى أن هذا تأويل من الشارح يوافق فيه أهل التأويل، والتعطيل، وأما أهل السنة فيثبتون لله تعالى نظرًا حقيقيًّا يليق به سبحانه وتعالى، كما سبق الكلام على هذه الصفة في التنبيه (الرابع) من التنبيهات على «تحفة الأحوذي».

التنبيه الثاني:

تأويل صفة «الكلام» من صفات الله تعالى

(٣٤٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: **«ثلاثة لا يُكلّمهم الله يوم القيامة**. . . الحديث».

قال الشارح في (٩/ ٢٦٦): أي كلام الرضا، دون كلام المُلازمة، قاله القاري.

وقال في (١١/ ٩٧): أي لا يُكلمهم بكلام أهل الخير، وبإظهار الرضا، بل بكلام أهل السخط، والغضب، وقيل: المراد الإعراض عنهم، وقال جمهور المُفسرين: لا يُكلّمهم كلامًا ينفعهم ويسرهم. اهـ.

قلتُ:

لا يختلف أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الكلام لله تعالى؛ وأنه بحرفٍ وصوت، والأقوال السابقة منها ما يوافق لازم قول أهل السنة والجماعة، ومنها ما هو مأخوذٌ من تأويلات الأشاعرة مُعطلّة كلام الله تعالى.

وقد سبق الكلام على إثبات هذه الصفة في التنبيه (الخامس) من التنبيهات على «التحفة».

التنبيه الثالث:

تأويل صفة «الغضب» من صفات الله تعالى

(٣٢٤١) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «**من حلف على يمينٍ هو فيها فاجرٌ ليقتطِعَ بها مال امرئٍ مُسلمٍ، لقي الله وهو عليه غضبان**».

قال الشارح في (٩/ ٤٩):

«غضبان»: يُعامله مُعاملة المغضوب عليه؛ فيُعذبه، وغضبان لا ينصرف لزيادة الألف والنون.

وقال الطيبي: أي ينتقم منه.

قلتُ: هنا عدّة تنبيهات:

١ ـ بل يغضب عليه غضبًا حقيقيًّا يليق به سبحانه وتعالى.

٢ ـ وأهل السنة يُثبتون صفة «الغضب» لله تعالى، على ما يليق به سبحانه، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تشبيهٍ بل على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

ـ قال ابن أبي عاصم رحمه الله في [كتاب «السنة» (١/ ٤١٧)]: (باب قول الله سبقت رحمتي غضبي).

ـ وقال ابن منده رحمه الله في [كتاب «التوحيد» (٣/ ٢٠٤)]: (ذكر ما يدلّ

على أن الله يُحب من أطاعه، ويُبغض من عصاه من عباده).

ـ وقال قوَّام السنّة الأصبهاني رحمه الله في [«الحجة في بيان المحجة» (٢/٤٥٧)]: قال علماؤنا: يُوصف الله بالغضب، ولا يُوصف بالغيظ.

٣ ـ وقول الشارح: «يُعامله مُعاملة المغضوب عليه فيُعذّبه»: صريحٌ في نفي حقيقة صفة الغضب لله تعالى؛ لأن حقيقة عبارة الشارح: أن الله لا يغضب، وإنّما يُعامل من فعل ذلك مُعاملة المغضوب عليه، وهذا من تمويهات الأشاعرة التي دخلت على الشارح في هذا الباب.

فتنبه ولا تكن من الغافلين.

التنبيه الرابع:

تأويل صفة «الاستماع» من صفات الله تعالى

(١٤٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«ما أَذِنَ الله لشيء ما أَذِنَ لنبيٍّ حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به».**

قال الشارح في (٤/ ٢٤١):

قال النووي: معنى أذن في اللغة الاستماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾، قالوا: ولا يجوز أن تحمل هاهنا على الاستماع بمعنى الإصغاء، فإنه يستحيل على الله تعالى، بل هو مجاز، ومعناه الكناية عن تقريبه للقاريء، وإجزال ثوابه، لأن سماع الله لا يختلف فوجب تأويله.

قلتُ: هاهنا عدة تنبيهات:

١ ـ هكذا ينقل الشارح كلام أهل التأويل والتعطيل في الصفات، فيقرّه ولا يتعقّبه بشيء!

وقد سبق التنبيه على عقيدة النووي، وتأويله لهذا الحديث مشتهرٌ عنه حتى في كتابه المتداول بين عامّة النّاس، وهو «رياض الصالحين» الحديث (١٠١١)! وقد غفل كثيرٌ ممن حقق هذا الكتاب عن التنبيه عن هذا التأويل!! والله المستعان.

٢ ـ قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن

عبدالوهاب [«عيون الرسائل (٢/ ٥٦١)]:

والتأويل في عُرف هؤلاء، صرف الكلام عن ظاهره، وعن المعنى الراجح إلى المعنى المرجُوح، ومن سلك هذه الطريقة في أخبار الرسول ﷺ ونصوص القرآن، فقد فتح على نفسه باب الإلحاد والزندقة، وليس في كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، ما ظاهره ومعناه الراجح غير مُراد؛ لأن الظاهر هو اللائق بحال الموصوف، وبلغة المتكلِّم وعرفه، لا ما يظنه الأغبياء الجُهال مما لا يصح نسبته إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ اهـ.

٣ ـ قال ابن القيم رحمه الله: . . تقسيم الألفاظ: إلى حقيقةٍ، ومجازٍ، ليس تقسيمًا شرعيًا، ولا عقليًا، ولا لُغويًا، فهو اصطلاحٌ محضٌ، وهو اصطلاحٌ حدث بعد القرون الثلاثة المفضّلة بالنص، وكان منشؤه من جهة: المعتزلة، والجهمية، ومن سلك طريقهم من المتكلّمين. . . [«مختصر الصواعق» (٢/ ٥)].

وقد سبق الكلام عن هذه الصفة في التنبيه (التاسع) من التنبيهات على «التحفة».

التنبيه الخامس:

تأويل صفة «الحياء» من صفات الله تعالى

(١٤٨٥) عن سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن ربّكم حييٌّ كريمٌ، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يرُدَّهما صِفرا**».

قال الشارح في (٤/ ٢٥٢):

«**إن ربكم حييّ**»: فعيل، أي مبالغ في الحياء، وفُسّر في حقّ الله بما هو الغرض والغاية، وغرض الحيي من الشيء تركه، والإباء منه، لأن الحياء تغيّرٌ وانكسارٌ يعترى الإنسان من تخوف ما يُعاب ويُذمّ بسببه، وهو محالٌ على الله تعالى؛ لكنّ غايته: فعل ما يسرّ، وترك ما يضرّ، أو معناه: عامل معاملة المستحيي.

قلتُ:

١ ـ هذا تأويلٌ من الشارح وافق فيه أهل التعطيل، من الأشاعرة، والجهمية.

٢ ـ أهل السنة والجماعة، يثبتون لله تعالى صفة «الحياء» كما أثبتها الله لنفسه في كتابه، وأثبتها له رسوله ﷺ في سنته، من غير تحريفٍ، ولا تكييفٍ، ومن غير تمثيلٍ، ولا تعطيلٍ.

ـ قال ابن منده رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (٣/ ٢٤٧)]:

(ذِكرُ ما يدلّ على أن الله وصف نفسه بالحياءِ، وأن النبي ﷺ قال: «**إن الله يستحي من عبده**».

التنبيه السادس:

تأويل صفة «الوجه» من صفات الله تعالى

(١٦٦٨) عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يُسألُ بوجهِ الله إلا الجنّة»**.

قال الشارح في (٥/ ٦١):

الوجه يُعبرُ به عن الذّاتِ.

قلتُ:

١ ـ تفسير الوجه بالذّاتِ في هذا الحديث وغيرها من النصوص الدّالة على إثبات هذه الصفة لله تعالى كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، من التفسيرات المشتهرة عند أهل التأويل والتحريف الباطل، ويقصدون به نفي ما وصف الله به نفسه من أن له وجهًا، إذ إن من المعلوم في جميع اللغات أن الوجه غير الذّات.

ـ قال ابن القيم كما في [«مختصر الصواعق المرسلة» (ص٣٣٧)]: إنه لا يُعرف في لغةٍ من لُغاتِ الأمم، وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه، اهـ ثم ردّ على المعطلة في تأويل الوجه بالذّاتِ.

٢ ـ الحقّ أنّ الوجه صفة من صفات الله تعالى، وهي من صفات

ذاته عز وجل، كما أثبتها الله تعالى لنفسه وأثبتها له نبيه ﷺ، وقد أثبتها أهل السنة والجماعة.

ـ قال ابن خزيمة رحمه الله في [«كتاب التوحيد» (١/ ٢٤)]: (باب ذكر إثبات وجه الله تعالى) وأورد فيه جملةً من الآيات في إثبات هذه الصفة لله تعالى، ثم قال:

فأثبت الله لنفسه وجهًا، وصفه بالجلال والإكرام، وحكم لوجهه بالبقاء، ونفى الهلاك عنه، فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر، مذهبنا: أنا نُثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نُقرّ بذلك بألسنتنا، ونُصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبّه وجه خالقنا بوجه أحدٍ من المخلوقين، عزّ ربُّنا أن يشبه المخلوقين، وجلّ ربُّنا عن مقالة المُعطّلين. اهـ.

وانظر في إثبات هذه الصفة لله تعالى:

كتاب «التوحيد» لابن منده رحمه الله (٣/ ٣٦).

و«الحجة في بيان المحجة» لقوام السنة رحمه الله (١/ ١٩٩).

و«أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي رحمه الله (٣/ ٤١٢).

التنبيه السابع:

تأويل صفة «العجب» من صفات الله تعالى

(١٢٠٠) عن عُقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«يعجبُ ربُّك من راعي غنمٍ في رأسِ شظيَّةٍ...»**.

قال الشارح في (٤/ ٥٠):

«يعجبُ ربّك»: أي يرضى.

قال النووي: التعجب على الله محالٌ، إذ لا يخفى عليه أسباب الأشياء، والتعجب إنما يكون مما خفي سببه، فالمعنى عظم ذلك عنده وكبر.

وقيل معناه: الرضا، والخطاب: إما للراوي، أو لواحدٍ من الصحابة غيره.

وقال الشارح في (٧/ ١٥١) تحت حديث (٢٥٣٣):

قال المناوي: أي رضي واستحسن.

وقال في «النهاية»: أي عظم عنده وكبر لديه، وإطلاق التعجب على الله مجازٌ؛ لأنه لا يخفى عليه أسباب الأشياء. والعجبُ ما خَفِيَ سببه ولم يُعلم.

وكذا في (٧/ ٢٤٢).

قلتُ:

إثبات صفات الله تعالى ليس من المحال إلا عند المعطّلة من المشبّهة المؤوّلة، ممن يُشبّهون أوّلًا صفات الله تعالى بصفات خلقه، ثم يستحيلونها فيُنزِهون الله عنها، فيفرّون من التَّشبيه إلى التَّعطيل والتَّحريف ثانيًا!

وأهل السنَّة يُثبتون لله تعالى صفة «التَّعجب»، على ما يليق بالله تعالى، كما سبق في التنبيه (الثامن) من التنبيهات على «التحفة».

التنبيه الثامن:

تأويل صفة «الملل» من صفات الله تعالى

(١٣٦٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«اكلَفُوا من العمل ما تُطِيقون، فإنَّ الله لا يَمَلُّ حتى تملُّوا... الحديث»**.

قال الشارح في (٤/ ١٦٩):

الإملال هو استثقال النفس من الشيء ونفورها عنه بعد محبته، وإطلاقه على الله تعالى من باب المُشاكلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ كذا في «المرقاة»....

وقال التوربشتي: إسناد الملال إلى الله على طريقة الازدواج، والمشاكلة، والعرب تذكر إحدى اللفظتين موافقةً للأخرى، وإن خالفتها معنىً، قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾.

ثم نقل كلام الخطابي.

قلتُ:

١ ـ حمل نصوص الصفات على الازدواج، والمُشاكلة، طريقة المؤوّلة لنفي حقيقة الصفات.

٢ ـ الصحيح عند المحقّقين من أهل السنة والجماعة في هذا الحديث وأمثاله من أحاديث الصفات: إمرارها كما جاءت، وأنها لا

تُطلق على الله إلا مقيّدة؛ كالاستهزاء، والمكر ونظائر ذلك من الصفات، والله أعلم.

٣ ـ قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في [«الفتاوى والرسائل» رقم (١٤٦)]: قوله ﷺ: «**فإن الله لا يمل حتى تملوا**»، من نصوص الصفات، وهذا على وجه يليق بالباري، لا نقص فيه، كنصوص الاستهزاء والخداع فيما يتبادر.

التنبيه التاسع:

تأويل صفة «الإعراض» من صفات الله تعالى

(٣٢٤٣) حديث وائل بن حجر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ـ وفيه قوله ـ: **«أما لئن حلف على مالٍ ليأكُله ظالمًا ليلقينَّ الله وهو عليه مُعرِضٌ»**.

قال الشارح في (٩/ ٥٢):

«مُعرضٌ»: هو مجازٌ عن الاستهانة به، والسخط عليه، والإبعاد عن رحمته. اهـ.

قلتُ: حمل نصوص الصفات على المجاز هي طريقة المؤوّلة معطلة الصفات كما سبق مرارًا.

وقد سبق الكلام عن هذه الصفة في التنبيه (الثاني عشر) من التنبيهات على «التحفة».

التنبيه العاشر:

تأويل حديث: «احتجب الله عنه»

(٢٢٦٠) حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه قول النبي ﷺ: «. . . **وأيُّما رجلٍ جحد ولده، وهو ينظر إليه، احتجب الله تعالى منه**».

قال الشارح في (٦/ ٢٥١):

«**احتجب الله تعالى منه**»: أي حجبه، وأبعده من رحمته.

وقال في موضع آخر (٨/ ١١٨):

قال القاضي: المراد باحتجاب الله عنه؛ أن لا يجيب دعوته، ويخيب آماله. كذا في «المرقاة». اهـ.

قلتُ:

١ ـ لا يخفى أنّ هذا الكلام ليس من كلام أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، إنما هو من تأويلات الأشعرية الكُلّابيّة، الذي يدور على نفي حقيقة احتجاب الربّ عزَّ وجلَّ عن خلقه.

٢ ـ أهل السنة والجماعة يُثبتون أن الله تعالى يحتجب عمن شاء من خلقه، بما شاء من الحُجُبِ، احتجابًا حقيقيًا، كما جاءت بذلك الآثار.

وانظر التنبيه (الخامس عشر) من التنبيهات على «التحفة».

التنبيه الحادي عشر:

نقله كلام المفوضة بدون إنكار!

باب (النهي عن الجدال، واتباع المتشابه من القرآن)

ختم الشارح هذا الباب بنقل كلام أبي المعالي الجُويني في تفويض نصوص الصفات، ولم يتعقبه بشيءٍ!! فقال (١٢/٢٢٨):

قال أبو المعالي الجُويني في الرسالة «النظامية»: ذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأينا، وندين الله به: اتباع سلف الأمة، وقد درج صحابة الرسول ﷺ على ترك التعرض بمعانيها، وترك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا، أو محبوبًا، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم، وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين؛ أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المُحدَثين، ولا يخوض في تأويل المُشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى. انتهى.

قلتُ:

١ ـ لا يخفى ما في هذا الكلام من الدَّعوة إلى تفويض معاني الصفات المخالف لمُعتقد أهل السنة، بل ونسبة هذا المذهب الباطل إلى أصحاب النبي ﷺ.

وقد درج على هذا الافتراء الباطل كثير من متأخري الأشاعرة ممن يحكون الخلاف في الأسماء والصفات.

٢ ـ أبو المعالي الجويني كان من نفاة الصفات على طريقة المعتزلة، والجهمية، ثم انتقل إلى طريقة الأشاعرة مؤولة الصفات، ثم فرّ من التأويل إلى التفويض، كحال كثير من المتأخرين الذين لم يفهموا ما كان عليه أهل السنة في باب الأسماء والصفات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعارض» (٥/ ٢٤٩)]:
وأبو المعالي وأتباعه نفوا هذه الصفات، موافقةً للمعتزلة والجهمية، ثم لهم قولان:

أحدهما: تأويل نصوصها، وهو أوّل قولَي أبي المعالي،كما ذكره في «الإرشاد».

والثاني: تفويض معانيها إلى الرب، وهو آخر قولي أبي المعالي، كما ذكره في «الرسالة النظاميّة»، وذكر ما يدل على أن السلف كانوا مُجمعين على أن التأويل ليس بسائغ، ولا واجب. اهـ.

وقد سبق الكلام في المقدمة على بطلان مذهب المفوضة، وأنه من شر مذاهب أهل البدع والإلحاد.

التنبيه الثاني عشر:

تأويل صفتي «النزول والمجيء» من صفات الله تعالى

(١٣١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«ينزل ربنا عز وجل كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر..»** الحديث.

قال الشارح في (٤/ ١٤٠):

أخرج البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات»: عن أبي محمد المُزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوهٍ صحيحةٍ، وورد في التنزيل ما يصدقه، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾، والمجيء والنُّزول صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال، بل هما صفتان من صفات الله تعالى، بلا تشبيهٍ جلّ الله وتعالى عما يقول المعطّلة لصفاته، والمشبّهة بها علوًّا كبيرًا. اهـ.

قلتُ:

١ ـ أنكر الإمام أحمد رحمه الله على من رَوى حديث النزول وقال: ينزل بلا زوالٍ، ولا انتقالٍ، ولا تغيّر حالٍ.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمه الله: كُنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصًا يقصُّ بحديث النزول، فقال: إذا كان ليلة النّصف من شعبان، ينزل الله عزَّ وجلَّ إلى السماء الدنيا، بلا زوال، ولا انتقالٍ، ولا تغير حالٍ، فارتعد أبي ـ رحمه الله ـ، واصفرّ لونه، ولزم يدي، وأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخوِّض، فلما حاذاه، قال: يا هذا، رسول الله ﷺ أغير على ربه عزَّ وجلَّ منك، قل كما قال رسول الله ﷺ، وانصرف.

[«الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (٢١)].

٢ ـ قال حرب بن إسماعيل: سأل بشر بن السّري، حمّاد بن زيد قال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء «**ينزل الله إلى السماء الدنيا**»: يتحول من مكانٍ، إلى مكان؟

فسكت حماد بن زيد، ثم قال: هو في مكانه، يقربُ من خلقه كيف يشاء.

[رواه الخلال في كتابه «السنة»، وانظر: «درء التعارض» (٢/ ٢٤-٢٥)].

٣ ـ المُزَني المذكور هو من الأشاعرة المتأخرين، وليس هو بالمُزني صاحب الشافعي رحمهما الله، وقد سُئِلَ الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله في [«مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٥/ ٥٤-٥٥)] عن كلام المزني السابق فقال: لا شكّ أنّ هذا القولَ باطلٌ، مخالفٌ لما عليه أهل السنّة والجماعة، فإن الله سبحانه قد أثبت لنفسه المجيء، وكما أخبر عنه رسوله ﷺ بالنزول، ولم يُبين لنا سبحانه، ولا رسوله ﷺ، كيفية النزول، ولا كيفيّة المجيء، فوجب الكفُّ عن ذلك كما وسع السلف الصالح رضي الله عنه ذلك، ولم يزيدوا على ما جاء في النصوص، فالواجب السير على منهاجهم، ولزوم طريقهم في إثبات الصفات

الواردة في الكتاب العزيز، والسنة الصحيحة، بلا كيف، مع الإيمان بأنه سبحانه لا كُفُوَ له، ولا شبيه له، ولا مثيل له، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ومعلومٌ أن نفي الحركة، والانتقال، دخول في التكييف بغير علم، ونحن مَمنوعون من ذلك، لعدم علمنا بكيفية صفاته سبحانه؛ لأنه عَزَّ وجلَّ لم يُخبرنا بذلك، ولا رسوله ﷺ، اهـ.

٤ ـ نقل الشارح ما جاء في صفة النزول لله تعالى من كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي.

والبيهقي في هذه الصفة، وغيرها من الصفات: كالإتيان، والمجيء، قد سلك مسلك أهل التفويض المذموم عند أهل السنة. كما سبق في التنبيه الأول من «التحفة».

[انظر: كتاب «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص٢٧٠)].

التنبيه الثالث عشر:

القول بالتبرك المذموم

(١٩٧٩) حديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في حلق شعره ﷺ وفيه: «.. **فأخذ بشق رأسه الأيمن فحلقه فجعل يقسم بين من يليه الشعرة والشعرتين...**».

قال الشارح في (٥/ ٣١٧):

قال الشوكاني: فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه.

قلتُ:

١ ـ نقل الشارح هذا الكلام من كتاب الشوكاني «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (باب النحر، والحلق، والتقصير، وما يباح عندهما).

واعلم أن الشوكاني قد سلك في كتابه هذا، وفي تفسيره «فتح القدير»، مسلك أهل التأويل والتعطيل، كما لا يخفى على كل ذي بصيرة، ومن ذلك:

أ ـ قوله في [«نيل الأوطار» (باب التشديد في الولايات) (٨/ ٢٦٣)]: «**وكلتا يديه يمين**» قال في «النهاية»: أي أن يديه تبارك وتعالى بصفة الكمال، لا نقص في واحدة منهما؛ لأن الشمال تنقص عن اليمين.

وكلّ ما جاء في القرآن، والحديث، من إضافة اليد، والأيدي، واليمين وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله، فإنّما هو على سبيل المجاز والاستعارة، والله مُنزهٌ عن التشبيه والتجسيم. اهـ.

قلتُ : كذا نقل هذا الكلام، ولم يتعقبه بشيء!!.

ب ـ وأما تفسيره وسُلوكه فيه منهج الخلف في التأويل والتعطيل، فكثيرٌ جدًا ومن أعظمها :

١ ـ قوله بالوقف في مسألة القرآن، كما في تفسير قوله تعالى : ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [سورة الأنبياء].

فقال وهو يتكلم عن موقف أهل السنة من فتنة خلق القرآن، وإجماعهم على كفر من قال بأنه مخلوقٌ، قال [(٣/ ٣٩٧)]: . . بل جاوزوا ذلك إلى تكفير من وقف، وليتهم لم يجاوزوا حَدَّ الوقف، وإرجاع العلم إلى علام الغيوب، فإنه لم يُسمع من السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى وقت قيام المحنة وظهور القول في هذه المسألة شيء من الكلام، ولا نقل عنهم كلمة في ذلك، فكان الامتناع من الإجابة إلى ما دعوا إليه، والتمسك بأذيال الوقف، وإرجاع علم ذلك إلى عالمه هو الطريقة المُثلى، وفيه السلامة، والخلوص من تكفير طوائف من عباد الله، والأمر لله سبحانه وتعالى. اهـ.

قلت: قد سئل الإمام أحمد رحمه الله عمن يقول: أنا أقِفُ في القرآن تورعًا.

قال: ذاك شاكٌ في الدين، إجماعُ العلماء والأئمة المُتقدمين على أن القرآن كلام الله غيرُ مخلوقٍ، هذا الدين الذي أدركتُ عليه الشيوخ، وأدرك الشيوخ من كان قبلهم على هذا.

[«طبقات الحنابلة» (١/ ٤٦٠)].

٢ ـ تأويله لصفات الرب عزَّ وجلَّ، ومن الصفات التي أوّلها: العلوّ، الوجه، واليد، والمجيء، والإتيان، والمحبّة، والغضب وغيرها من الصفات.

ج ـ ومما أنكر عليه كذلك:

قوله بجواز التوسل البدعي المحرم وهو التوسل إلى الله تعالى بذوات الأنبياء والصالحين وجاههم وأشخاصهم.

فقد سُئل عن: لو قصد الإنسان قبر رجل من المسلمين مشهور بالصلاح، ووقف لديه، وسأل الله بأسمائه الحسنى وبما لهذا الميّت من المنزلة.

فأجابه: إنه لا بأس بالتَّوسل بنبيٍّ من الأنبياء، أو وليٍّ من الأولياء، أو عالم من العلماء.. فهذا الذي جاء إلى القبر زائرًا، ودعا الله وحده، وتوسّل بذلك الميّت، كأن يقول: اللهم إني أسألك أن تشفيني من كذا، وأتوسل إليك بما لهذا العبد الصالح من العبادة لك، والمجاهدة فيك، والتعلّم والتعليم خالصًا لك، فهذا لا تردّد في جوازه. اهـ. [«الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد» للشوكاني (ص٨١، ٨٢)].

فلهذه المخالفات العقدية لأهل السنة والجماعة اشتدّ نكير أهل السنة عليه؛ ومن ذلك كلام الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رحمه الله (١٢٨٥هـ) صاحب كتاب «فتح المجيد» قال: والاستدلال بقول شيخنا أولى من الاستدلال بقول الشوكاني، لأنه رجلٌ من أهل صنعاء، يُخطئ كثيرًا، وإن كان يُصيب في بعض، فليس هو حُجة على أحدٍ، ولا يُحتجُّ بقوله، ولو لم يكن إلا أنه مجهول الحال في العلم والدين لكفى، وإن كان ينظر في الكتب، فالذي بضاعته ما

يأخذه عن الشوكاني، مُزجى البضاعة، وافي الغباوة والوضاعة. اهـ.

[«الرسائل والمسائل النجدية» (١/ ٣٦٠)].

تنبيه: نصر صاحب كتاب «منهج الشوكاني في العقيدة» عدم تراجع الشوكاني عن شيءٍ من المخالفات العقدية المدونة في كتبه، واحتجّ على ذلك بأن الشوكاني قد فرغ من كتابه: «التحف في مذهب السلف» قبل فراغه من تفسيره بسنة! والله أعلم.

٢ ـ أما مسألة التبرك بشعر أهل الفضل فقد سبق التنبيه عليه في التنبيه: (السابع عشر) من التنبيهات على «التحفة».

التنبيه الرابع عشر:

جَعْلُهُ الأشاعرةَ والجهميةَ مُجدِّدين لهذا الدِّين!

(٤٢٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»**.

ساق الشارح (١١/ ٢٦٥) تحت هذا الحديث أرجوزة السيوطي في ذكر أسماء المُجدِّدين لدين أُمّة محمد ﷺ.

قلتُ:

١ ـ خلط السيوطي في عدِّه من المجددين بين السُّنّي، والأشعري، والجهمي!!

فذكر من المُجدِّدين: عمر بن عبدالعزيز، والشافعي رحمهما الله، ثم تبعهم بذكر الأشعري، والباقلاني، والاسفراييني، والغزالي، والرازي، والرافعي، وابن دقيق العيد، والبلقيني، وختمهم بذكر نفسه من المُجدِّدين!!

٢ ـ أقرّه الشارح على كُلّ هؤلاء ولم يتعقبه بشيء!!

وهذا من العجب!! فإنّ من هؤلاء من رُمي بالأشعرية، ومنهم من رُمي بالجهمية، فكيف يكون من هؤلاء، مُجددين لأمة محمد ﷺ أمر دينهم؟!!

٣ ـ لقد تعقَّبَ الشيخ سُليمان بن عبدالرحمن بن حمدان (١٣٩٧هـ) رحمه الله تعالى السيوطي على نظمه هذا في كتابه [«ملاحظاتي حال مُطالعاتي» (ص٤٥ ـ ٤٦)] فقال:

فأقول: أحسن ما يُجابُ به السيوطيّ، أن يُقال: ليس بأمانيّكم ولا أمانيّ أهل الكتاب.

إنَّ تجديد الدِّين ليس بالسَّهل، ولا يستحقُّ اسم المجدِّد إلا من كان له أثرٌ ظاهرٌ في الدِّين بإحياءِ السُّننِ وإماتة البدع: كعمر بن عبدالعزيز، والإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبدالوهاب. . وأمثالهم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

وقد خلَّطَ السيوطي في نظمِهِ كعادتِهِ في التَّخليطِ في كلامِهِ!!؛

فإنّ بعض من ذكرهم قد أحدثوا في الدِّين أصولًا مُبتدعةً تُنافي الدين فضلًا عن أن يكونوا من المُجدِّدين.

ـ **فأبو الحسن الأشعري** واضعُ قواعد مذهب الأشاعرة، وقد ضَلَّ به فئامٌ من النَّاسِ، وتمسَّكوا به. .

ـ **والغزالي** خاض مع الفلاسفة، وألَّفَ كتابه «تهافت الفلاسفة» ـ في الردّ عليهم ـ، ولكنَّه وقع فيما وقع فيه، فلا للإسلام نَصَر، ولا لأعدائه كَسَرَ، ولذا عنه ألفّ ابن رشد الحفيد كتابًا في بيان ما غلط فيه سَمَّاه «تهافت التهافت».

ـ وأما **الرّازي**، وما أدراك ما الرازي؟ فهو رافع راية الضَّلالة، وواضع قواعد الجهالة؛ فمن ذلك قوله: «إنّ نصوص الكتاب والسنة أدلَّة لفظيّة، لا تُفيد اليقين»، وقوله: «إنَّ العقل أصلُ النَّقل، فإذا جاء النَّقلُ بما يخالف مُقتضى العقل، قدَّمنا العقل».

وقد ردَّ عليه في قوله هذا وفي غيره من ضلالاتِهِ إمامُ السُّنة، وقامع البدعة شيخ الإسلام ابو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ورضي عنه.

ومثل **الرازي** لا يحلُّ أن يُلقَّب **(بفخر الدِّين)**؛ لأنَّ الدِّين لم يَنَلْهُ إلا مِحنة وبليَّةً فضلًا عن اعتبارهُ مُجددًا، بل يُعدُّ في أقواله الضالة مارقًا ومُلحدًا، ومن جملة مؤلفاتِهِ السَّخيفة الضالة: كتاب «السِّرّ المكتوم في السحر ومُخاطبة النُّجوم»، و«الرسالة العلانية في الاختيارات السَّماوية».

وهذه أُمورٌ لا تدلُّ على استقامةٍ، والله أعلم بما مات عليه، وقد زعمَ بعضهُم أن هذه الكُتب مكذُوبةٌ عليه؛ ولكن هذا الزعم غير صحيح. اهـ.

٤ ـ قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رحمه الله [«عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» (١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢)]:

ولهذا المجدد علامة يعرفها المتوَسِّمون، وينكرها المبطلون؛ أوضحها، وأجلاها، وأصدقها، وأولاها: محبّة الرَّعيل الأول من هذه الأمة، والعلم بما كانوا عليه من أصول الدين، وقواعده المُهمّة، التي أصلها الأصيل، وأُسّها الجليل: معرفة الله تعالى بصفات كماله، ونعوت جلاله، وأن يوصف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير زيادةٍ، ولا تحريفٍ، ومن غير تمثيلٍ، ولا تكييف، وأن يعبدوه وحده لا شريك له، ويكفروا بما سواه من الأنداد والآلهة. اهـ.

٥ ـ أخذ الشارح يستدرك على السيوطي بعض ما فاته من أسماء المُجدِّدين، وزاد عليه مجدّدي القرون الأُخرى إلى القرن الثالث عشر، والغريب أنه لم يذكر منهم من عُرف بالتوحيد والسنة؛ كشيخ الإسلام

ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى، وغيرهما ممن عُرف بالتوحيد، والسنة، وقمع البدعة، في كلِّ قرنٍ. والله أعلم.

فهرس المُتعقَّب عليهم

البيهقي	التنبيه (١) التحفة، والتنبيه (١٢) العون
ملا علي قاري	التنبيه (٢) التحفة
ابن بطال	التنبيه (٣) التحفة
القرطبي	التنبيه (٣) التحفة
السفاريني	التنبيه (٣) التحفة
النووي	التنبيه (٥) التحفة والتنبيه (٧) العون
ابن العربي المالكي	التنبيه (٧) التحفة
ابن الأثير	التنبيه (٨) التحفة
ابن حجر العسقلاني	التنبيه (٧) (١١) (١٢) (١٧) التحفة
عياض	التنبيه (١٣) و(١٨) التحفة
الخطابي	التنبيه (١٦) التحفة
ابن أبي حمزة	التنبيه (٢٠) التحفة
أبو المعالي الجويني	التنبيه (١١) العون
المزني	التنبيه (١٢) العون

الشوكاني	التنبيه (١٣) العون
السيوطي	التنبيه (١٤) العون
الغزالي	التنبيه (١٤) العون
الرّازي	التنبيه (١٤) العون

فهرس كتاب «التنبيهات على تحفة الأحوذي»

المقدمة ٥
المبحث الأول: إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت بلا كيف ٩
المبحث الثاني: بطلان مذهب أهل التفويض في صفات الربَّ عزَّ وجلّ ١٣
حكم الإشارة إلى الصفة عند ذكرها ١٩
المبحث الثالث: نهي أهل السنة عن تأويل الصفات ٢٣
(فصل) في أن التأويل شرٌّ من التعطيل ٢٩
المبحث الرابع: نهي أهل السنة عن التشبيه والتمثيل في صفات الله عزَّ وجلّ ٣٥
المبحث الخامس: تكفير وإنكار أهل السنة على من أنكر وجحد الصفات . ٤٣
المبحث السادس: لا اختلاف في مسائل الاعتقاد ٤٧
المبحث السابع: لا اجتهاد في مسائل الاعتقاد ٤٩
(فصل) في بيان أن ما وقع فيه الشارح هو بسبب النظر في كتب أهل الكلام والنقل من مصنفاتهم ٥٤
التنبيه الأول: القول بتفويض صفة النزول لله تعالى ٥٩
التنبيه الثاني: القول بتفويض صفة القدم لله تعالى ٦٢
التنبيه الثالث: تأويل رؤية المؤمنين لربهم عزَّ وجلّ ٦٥
التنبيه الرابع: تأويل صفة النظر لله تعالى ٦٨
التنبيه الخامس: تأويل صفة الكلام لله تعالى ٧٠
التنبيه السادس: تأويل صفتي المحبّة والبغض من صفات الله تعالى ٧٤
التنبيه السابع: تأويل صفة الغَيرة لله تعالى ٧٦
التنبيه الثامن: تأويل صفه العجب من صفات الله تعالى ٧٩
التنبيه التاسع: تأويل صفة الاستماع من صفات الله تعالى ٨١

التنبيه العاشر : تأويل صفة الحياء من صفات الله تعالى ٨٤
التنبيه الحادي عشر: تأويل صفة النفس من صفات الله تعالى ٨٥
التنبيه الثاني عشر: تأويل حديث «ليلقين الله وهو عنه معرض» ٨٩
التنبيه الثالث عشر: تأويل معنى حديث رداء الكبرياء، وإزار العظمة لله تعالى ٩١
التنبيه الرابع عشر: تأويل معنى كنف الله عزَّ وجلَّ ٩٤
التنبيه الخامس عشر: تأويل الحُجُب التي احتجب الله بها عن خلقه ٩٦
التنبيه السادس عشر: تأويل حقيقة الميزان ٩٨
التنبيه السابع عشر: القول بمشروعية التبرك بأهل الفضل ١٠١
التنبيه الثامن عشر: نفي المكان لله تعالى ١٠٣
التنبيه التاسع عشر: شرحه لبعض أسماء الله الحسنى على طريقة المعطلة أهل الكلام ١٠٦
التنبيه العشرون: القول بمشروعية التبرك بقراءة صحيح البخاري ١٠٨

فهرس كتاب «التنبيهات على عون المعبود»

المقدمة ١١٥
التنبيه الأول: تأويل صفة النظر من صفات الله تعالى ١١٩
التنبيه الثاني: تأويل صفة الكلام من صفات الله تعالى ١٢٠
التنبيه الثالث: تأويل صفة الغضب من صفات الله تعالى ١٢١
التنبيه الرابع: تأويل صفة الاستماع من صفات الله تعالى ١٢٣
التنبيه الخامس: تأويل صفة الحياء من صفات الله تعالى ١٢٥
التنبيه السادس: تأويل صفة الوجه من صفات الله تعالى ١٢٦
التنبيه السابع: تأويل صفة العجب من صفات الله تعالى ١٢٨
التنبيه الثامن: تأويل صفة الملل من صفات الله تعالى ١٣٠
التنبيه التاسع: تأويل حديث «ليلقين الله وهو عنه معرض» ١٣٢
التنبيه العاشر: تأويل حديث «احتجب الله عنه» ١٣٣
التنبيه الحادي عشر: نقله كلام المفوضة بدون إنكار ١٣٤
التنبيه الثاني عشر: تأويل صفة النزول والمجيء من صفات الله تعالى ١٣٦
التنبيه الثالث عشر: القول بالتبرك المذموم ١٣٩
التنبيه الرابع عشر: جعله الأشاعرة والجهمية مجددين لهذا الدين ١٤٣
فهرس المتعقب عليهم ١٤٧
فهرس كتاب «التنبيهات على تحفة الأحوذي» ١٤٩